الفصل الأول

أساسيات الدراسة

1-1 مقدمة عامة :

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدر هام من مصادر التمويل فى الدول النامية ويلعب دور رئيس في دفع عجلة النمو الإقتصادية في هذه الدول، بإعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية متوسطة وطويلة الأجل. فقد تزايد الإهتمام بشكل كبير بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، وذلك نتيجة لتراجع القروض المقدمة إليها على أثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، فإتجهت هذه الدول لإزالة القيود المفروضة علي هذا الإستثمار، وشهدت الساحة العالمية صراعاً وتنافساً لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما مع تراجع دور الدولة في العديد من دول العالم، والإتجاه نحو إقتصاديات السوق الحر والتي تعتمد علي جذب الإستثمار الخاص المحلي و الاجنبي المباشر بأحد الآليات الأساسية وتحقيق الإصلاح والنمو الإقتصادي، والسودان كدولة نامية ليس بمنأى عن هذا التوجه العالمي نحو الإنفتاح علي العالم الخارجي وجذب الإستثمارات الأجنبية[1].

ونجد أن حدوث التحولات الاقتصادية الكبيرة التي تتم بواسطة الإستثمارات الأجنبية المباشرة هي التي تمثل طليعة التنمية في البلدان النامية والمتقدمة، وكما هو معروف فإن جذب الإستثمارات الأجنبية يعتمد اعتماداً كبيراً على السياسات الحكومية العامة[2].

وهنا سوف يحاول هذا البحث تسليط الضوء على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان، والدور الذي تقوم به من ناحية زيادة معدل النمو الإقتصادي, و تحقيق الفوائد الإقتصادية, وكيفية التخلص من المعوقات التي تقف في وجه تلك الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومعرفة أثر كل من عجز الموازنة، والانفتاح الخارجي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف, والتحرير الاقتصادي, ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي معرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر المقدر علي معدل النموالإقتصادي.

حيث يعتبر الإستثمار أحد المتغيرات الإقتصادية والأساسية الفعالة على مستوى الإقتصاد القومي وعلي مستوى نشاطات رجال الأعمال على حد سواء وإن إختلفت العوامل التى تحدد إتجاه كل منها سواء كان قطاعاً عاماً او خاصاً [1].

---

[1] ريا خالد محمد الحاج ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية بولاية البحر الاحمر،2008م .

[2] كريم نعمة النوري – دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية .

[1] سليمان ، السيد صلاح السيد الاستثمار الأجنبي ومعوقات الاستثمار في ولاية البحر الاحمر ، 2009م..

وكذلك سوف يسلط البحث الضوء على تأكيد أهمية المعرفة والمهارات التنظيمية والتقنيات الموجودة والمتاحة ومدى القدرة على انشاء إقتصاد متطور والعمل الجاد المتواصل على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيعها.

1-2 مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من تزيد الإهتمام بظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر, وتفاعله مع مستوى الإقتصاد الوطني يتبادر إلينا أن هذا الإستثمار يجلب عدة مزايا إلى الدولة المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الإقتصادي, وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

مامدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في السودان في الفترة من (1985-2010)؟

من خلال السؤال الرئيس يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1/ هل تأثير العجز في الموازنة العامة يؤدي الى زيادة ام نقصان الإستثمار الأجنبي المباشر؟

2/ مامدى تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بالإنفتاح الإقتصادي؟

3/ ماهو تأثير سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي المباشر؟

4/ ماطبيعة العلاقة بين معدل التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر؟

5/ هل سياسة التحرير تؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر؟

1-3 أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف عمليا على أثر الإستثمارات الأجنبيه المباشرة وتقييم أدائها ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي أو من ناحية تأثيرها وتأثرها على كل من (عجز الموازنة، والناتج المحلي,وسعر الصرف ، ودرجة الانفتاح التجاري، ومعدل التضخم، والتحرير الإقتصادي) في السودان خلال الفترة من (1985 -2010م).

أما الاهداف المحددة فهي:

1/ إستعراض حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبيه المباشرة في العالم بصوره عامة والسودان بصوره خاصة خلال فترة الدراسة, والأنظمة والقوانين المنظمة لها والميزات التي تمنحها الدول لجذب تلك الإستثمارات.

2/ تقييم مدى تأتير الإستثمار الأجنبي المباشر وتأثرة بمستوى النمو الاقتصادي في السودان والعوامل المؤثره على النمو الإقتصادي.

3/تقديم عرض تأريخي لمسيرة النمو الإقتصادي في السودان.

4/ تجربة السودان في تمويل التنمية الإقتصادية, وسياسات تمويل التنمية الإقتصادية عن طريق مؤسسات التمويل الدولية.

5/ توضيح الأثار السالبة والموجبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

6/ إقتراح الحلول والتو صيات لعلاج أوجه القصور في أنظمة الإستثمارات الأجنبية والمشكلات التي تواجهها على ضوء نتائج هذه الدراسة.

1-4 أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة ومعرفة الإستثمارات الأجنبي المباشر من أهم المؤشرات لعملية النمو الإقتصادي والذي يحظى بإهتمام الحكومة والعاملين فى هذا المجال والإقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية على السواء.

وبالتالى يمكن القول أن الإستثمار بصفة عامة والمباشر بصفة خاصة هو أساس النهضة وتعتمد عليه القطاعات الأخرى.

وتكمن أهمية الدراسة في الأتي:

1- التاكيد على التوجه نحو الإستثمار في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

2- ابراز الموارد الطبيعية الضخمة التي يمتلكها السودان ولة فيها ميزه نسبية يمكن أن تؤدي إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إذا روج لها بالصورة الجيدة.

3-تفعيل الإعلام المحلي لتحسين صورة السودان الخارجية وتوضيح الخارطه الإستثمارية.

4- إدراك حقيقة أن الإستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي.

5- التأكيدعلى أن الإستثمار الأجنبي يقوم بدور المعزز لإستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية وتحسين قيمة العملة المحلية لزيادتة نسبة الصادرات, ومن خلال مايحمله من قدرته على نقل التكنولوجيا المتطوره إلى الدولة المضيفة, ومايصاحب ذالك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية مما يزيد من فرص التشغيل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي.

5-1 منهجية الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والإستدلال الأحصائي، ومنهج الإقتصاد القياسي في دراسة اثر بعض العوامل المؤثرة على الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة.

ولأختبار الفرضيات تم إستخدام طريقة المربعات الصغري ذات المرحلتين لمعرفة حجم العلاقة وإتجاهاتها ومعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في النموذج.

6-1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

Ha /1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

إستناداً على ماسبق يمكن صياغة فرضيات الدراسة الفرعية على النحو التالي:

الفرضية الأُولي:

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

الفرضية الثانية:

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

الفرضية الثالثة:

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لاتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

الفرضية الرابعة:

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

الفرضية الخامسة:

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

الفرضية السادسة:

Ha: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

Ho: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

1-7 مصادر بيانات الدراسة:

هنالك عدة مصادر إعتمد عليها البحث من خلال دراسته للموضوع منها الدراسات السابقة وخاصة اذا كان البحث الاطار النظري الأكاديمي لذا إعتمد في هذه الدراسة على الدراسات السابقة والبحوث والمراجع الدراسات السابقة التى تناولت هذا الموضوع من قبل وبالتالى يمكن تحليل هذا المعلومات وصياغتها بطريقة تكون أكثر وضوحاً وذات معنى مفيد للجهات ذات الصلة بذات الموضوع . لذا تعتمد الدراسة على مصدرين للحصول على المعلومات.

وهى المصادر الثانوية وهى الدراسات السابقة, وغيرها من المراجع الأولية وتقرير البنك الدولي, وإصدارات بنك السودان وتقاريره وكذلك بيانات إحصائية لوزارة المالية وغيرها من المصادر.

1-8 الحدود الزمانيه والمكانية للدراسة:

تمتد فترة الدراسة من(1985–2010م) وذلك لمعرفة اثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على(عجز الموازنة العامة، درجة الإنفتاح التجاري, ومعدل نمو الناتج المحلي وسعر الصرف ,معدل التضخم, سياسة التحرير الإقتصادي) في السودان ومدى التطور الذى حدث فيها.

1–9 مبررات إختيار الدراسة:

من الطبيعي أن لكل باحث أسبابةالتي تجعله يتمسك بموضوع بحثة منها ماهو موضوعي ومنها ماهو ذاتي حيث يمكن حصرها فيمايلي:

- الإستثمار الأجنبي حديث الساعة ويشغل الأوساط الإقتصادية الوطنية .
- الميل إلي ابراز ماهو جديد والذي يعرف التطورات والتحولات المتلاحقة.
- الدور البارز الذي يؤديه الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الإقتصادي.

1-10 تنظيم الدراسة:

الفصل الأول: يحتوى على اساسيات البحث ويحتوى على المقدمة، اهمية البحث أهداف البحث مشكلة الدراسة، فرضيات الدراسة، منهجية الدراسة مصادر بيانات الدراسة،الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، تنظيم الدراسة ،الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: ويحتوى على الاطار النظرى.

الفصل الثالث: الإستثمار والنمو الإقتصادي.

الفصل الرابع: الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

الفصل الخامس: يحتوى على الخاتمة والنتائج والتوصيات وأهم المراجع أو قائمة المصادر والملحقات.

1-11 الدراسات السابقة:

1-11-1 الدراسات العالمية:

ميدانياً تعددت الدراسات التي قامت بدراسة مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة، وقد تناولت هذه الدراسات جوانب متعددة ، في حين ركز البعض منها على دراسة العوامل المؤثرة على حركة رؤوس الأموال الى البلدان المضيفة مثل العوامل السياسيه والإقتصادية، أما الدراسات الأخري فقد ركزت على أثر الإستثمارات الأجنبية على النمو الإقتصادي في البلدان المضيفة.

منها دراسة (عمر،1997) التي هدفت الى تحليل عدد من العوامل المؤثرة في جذب الإستثمارات الأجنبية من قبل الدولة المضيفة ،وهي :الإنفتاح الاقتصادي ونمو الإنتاج المحلي والدين الخارجي، واسعار الصرف الحقيقية ، ومعدل الإستثمار المحلي وقد توصل إلى أن الإنفتاح الإقتصادي، ونمو الإنتاج المحلي، وإستقرار أسعار الصرف الحقيقية ،تعتبر من العوامل الحاسمة في جذب الإستثمارات الأجنبية من قبل الدولة المضيفة[1].

أما دراسة (عبدالرحمن،1994) فقد وجدت الدراسة أن مستوى الناتج المحلى الإجمالي له تأثير موجب ومعنوي على تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية[2].

2-11-1 الدراسات المحلية:

من هذة الدراسات دراسة الصديق محمد أحمد ابكر(2004) دور الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة في السودان, وكان الغرض من تلك الدراسة تقديم لمحة موجزة عن هذا الموضوع. وناقشت الدراسة قضايا ومفاهيم الإستثمار الأجنبي المباشر، وأثاره علي تنمية اقتصاديات البلدان المضيفة،وتناولت جهود الدولة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والمشاكل والمعوقات التي تواجه الإستثمارات الأجنبية .لما كان للإستثمار الصناعي أهمية قصوى ويعد جزءً أساسيا في تطور هيكل إقتصاديات كل الدول وبدونه لايمكن إحداث التنمية المتوازنة. وأكدت الدراسة علي الدور الهام للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة.وإعتمد الباحث علي المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج الإحصائي وقد توصل إلي أن أثار الإستثمار الأجنبي المباشر تتوقف علي سياسات الدولة . لذلك فإن الحكومة يمكنها زيادة تأثير ألإستثمار الأجنبي المباشر إلي الحد الأمثل بوضع سياسات تسعي إلي توجيه الإستثمار الأجنبي أو تذليل الصعاب والمعوقات التي تعترض الإستثمار[1].

بينما تناول دراسة جهاد إبراهيم احمد إبراهيم(2007) تقرير أثر الإستثمار الأجنبي والوطني علي تحفيز الإقتصاد السوداني.وقد هدفت الدراسة إلي تحليل الإستثمار كأحد المحددات التي تساعد علي عملية التنمية الإقتصادية وزيادة الناتج القومي الإجمالي.

---

[1] عمر بهاتا واخرون "إفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الاموال الخاصه "مجلة التمويل والتنمية البنك الدولي ترجمة مطابع الإهرام القاهره،يونيو 1997 ص3-6

[2] عمر عبد الرحمن، 1994، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ، على الناتج المحلى الإجمالي ، المملكة العربية السعودية

[1] الصديق؛ محمد أحمد ابكر(2004) دور الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة في السودان

ومن أهداف الدراسة أيضا دراسة دور الإستثمارات الأجنبية الوطنية في الاقتصاد السوداني وكذلك الوصول إلي دراسة وافية لقياس الإستثمارات الأجنبية. وقد خرج الباحث من هذه الدراسة بعدة نتائج أهمها:

1/ أن حجم الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلي تحفيز الاقتصاد السوداني.

2/ إن حجم الاستثمارات الأجنبية قد تضعف الاستثمارات الوطنية.

3/ الاستثمار الوطني له دور واضح وكبير في تحفيز الاقتصاد السوداني.

4/ أن الاستثمارات الأجنبية لها فوائد كبيرة ودور هام وتأثير واضح علي الاقتصاد السوداني بالرغم من السلبيات الناتجة عنها[2].

[2] جهاد، إبراهيم احمد إبراهيم(2007) تقرير أثر الإستثمار الأجنبي والوطني علي تحفيز الإقتصاد السوداني

المبحث الأول

تعريف الإستثمار وأنواع ومحددات الإستثمار الأجنبي

2-1-1 مفهوم الاستثمار:-

الإســـتثمار هو تحويل المدخرات النقدية أو العينية إلي أصـــول إنتاجية تســـاهم في زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل تحقيق المزيد من الإشباع في المستقبل[1] .

أنواع الاستثمار:

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقاً للهدف والغرض والوسائل، والعائد، والمخاطر ومن أنواعها:

استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- أهلي):

الاستثمار الوطني: وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

استثمار عام: يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو[2].

استثمار خاص: ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع[3].

استثمارات أجنبية مباشرة: وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري في الأجل الطويل:

ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر:

استثمار ثابت (مصانع، الآلات).

استثمار في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية).

---

(1) الصعيدي عبدالله ، مبادئ علم الإقتصاد 2002م ، دار نصر.

(2) أ.د/ علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص7.

(3) أ.د/ علي لطفي- مرجع سابق- ص8-9.

استثمارات عقارية:

استثمارات أجنبية غير مباشرة (الاستثمار في الأوراق المالية) وهي في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال.

من حيث الشكل (عيني- نقدي):

الإستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها.

الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.

من حيث طول المدة وعمر الاستثمار (قصير الأجل- طويل الأجل).

حسب سرعة ظهور العائد (ذو العائد السريع- ذو العائد البطيء).

حسب طبيعة الاستثمار (مالي- بشري).

الاستثمار التلقائي- الإستثمار المحفز.

الاستثمار التلقائي: هو الإستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، والصناعات الحربية[1].

الإستثمار المحفز: هو الإستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجزي عنه[2].

وينقسم إلي إستثمار محلي يقوم به مستثمر مقيم بنفس البلد وإستثمار أجنبي ويقوم به مستثمر مقيم بإقتصاد آخر .

2-1-2 أنواع الإستثمار الأجنبي :-

ينقسم الإستثمار الأجنبي الي قسمين :-

2-1-2-1 الإستثمار الأجنبي المباشر:

ويعرف الاستثمار المباشر على انه" استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلا بالشركة المقر) على مشروع مقام في اقتصاد آخر. وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الإستثمار المباشر ودرجة هامة من النفوذ على إدارة المؤسسة.

---

(1) د. عبدالفتاح قنديل، سلوى سليمان- الدخل القومي- جامعة القاهرة- 1985م- ص120.

(2) محمد الكلاوي- مرجع سابق- ص9.

ويشـــمل الإســـتثمار المباشـــر التعامل الأولي بين الكيانين وكل المعاملات المالية الأخرى اللاحقة بينهما وبين المؤسـسـات المنتسـبة، شـركات وغير شـركات[1] ويمكن أن يتخذ الإسـتثمار الأجنبي المباشـر أشـكالاً عديدة، كإنشـاء مشـروع جديد بالكامل أو تملك أصـول منشـاة قائمة أو من خلال عمليات الدمج والتملك.

ويُعَرِف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أســـهم إحدى مؤســـســـات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير على إدارة المؤسسة[2].

ومن هذه التعريفات يتضـــح أن الإســـتثمار الأجنبي هو إســـتثمار حقيقي طويل الأجل في أصـــول إنتاجية ، ويعني ضمنا أن المستثمرالأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده ألام .ويعد الإســـــتثمار الأجنبي من التحويلات المالية التي لا تُمثل عبئاً للمديونية[3].

ويرى الإقتصـاديون أن إنخفاض النمو الإقتصـادي وتباطؤ عملية التنمية الإقتصـادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية ، ويقع في مقدمتها ما يُعرف بفجوة التمويل "فجوة الإستثمار" وهي الفرق بين الإدخار المحلي والإستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الإقتصـادي ،وتُعد هذه الفجوة من أهم المشاكل الإقتصـادية التي تواجهها الدول النامية .ولذا كان إتجاه صـانعي القرار السياسي إلى سد هذه الفجوة من خلال تشـــجيع الإدخار المحلي وتحفيز الإســـتثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار ،ويُعرف مناخ الإستثمار على أنه".

مجمل الأوضـاع والإتجاهات الإقتصـادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الإستثمارات ولا تتوقف العوامل المحددة لبيئة الإستثمار على الأوضـاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها"[4].

---

[1] د.هناء عبد الغفار،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية(الصين أنموذجا)" ، بيت الحكمة ،بغداد،الطبعة الأولى، 2002،ص-14.

[2] الأمم المتحدة ،دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد 86 ،2002 ، ص 15

[3] حسان خضر ،"الاستثمار الأجنبي المباشر "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2004،ص-3.

[4] د. هناء عبد الغفار ،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية (الصين أنموذجا)"،مصدر سابق ،ص -14

ويأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة صور منها:-

1/ الإستثمار الثنائي:

فيه يشارك المستثمر المحلي والأجنبي في ملكية المشروع الإقتصادي المقام علي الدولة وبالتالي تمد المشاركة من الأداء وعن طريقها يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادر.

2/ الإستثمار في صورة شركات متعددة الجِنسيات:

وهو من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تكون لهذه الشركات فروعاً متعددة تمد إلي عُدة دول مختلفة وهي ذات إنتاج كبير ومتنوع أو تدار مركزياً من المركز الرئيسي في الوطن الأم[1].

وهنالك سمتان رئيسيتان في الشركات متعددة الجنسيات هما حجمها الكبير ، فضلاً عن أن عملياتهم منتشرة عالمياً. وكذلك أنشطتهم تميل إلي التحكم الإداري المركزي عن طريق الشركة الأم. وهذه الشركات قوة أساسية في إنتشار عولمة التجارة العالمية.

ويعد الإنتاج الدولي للشركات متعددة القوميات (الجنسيات) الممولة عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشرإحدى الظواهر الرئيسة في النشاط الإقتصادي العالمي ،ويتضمن قدراً كبيراً من الانفتاح والتكامل بين الإقتصاديات مما انشأ اعتماداً متبادلاً فيما بينها له أثاره العميقة على تقدم كل من البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

وتعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تمتلك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أوغيرمباشرة نشاطاًإستثمارياً{ إنتاج،تسويق،خدمات وغيرها} ،خارج حدود الدولة ألأُم.

أنواع ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر:-

لا يوجد في الواقع تعريف متفق عليه ينطبق على كافة أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر ما يُمكن بالتالي من معرفة المحددات والعوامل التي تحكم اتجاهاتة وحركتة .

أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر:-

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع ألإستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والتحضيرات التي تؤدى إلى حدوث الإستثمار وقد أمكن تصنيف الإستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية :-

---

[1] اميرة حسب الله ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعير المباشر في البيئة ألاقتصاديه العربية،الدار الجامعيه2005،ص201.

أ/ البحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع من الإستثمار إلى إستغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزِراعية ، فضـــلاً عن الإســـتفادة من تلك العمالة أو وجود عمالة ماهره ومُدربة.

ب/ البحث عن أسواق:

يهدف هذا النوع من الإستثمارات عادة إلي تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدولة المتلقية للإستثمارات (المحلية، المجاورة أو الإقليمية) ولا سيما تلك التي يتم التصدير إليها في فترات سابقة.

ج/ البحث عن الكفاءة:

يحدث هذا النوع من الإستثمارات فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة مثل السوق الأُوربية أو شمال القارة الأمريكية.

د/ البحث عن أصول استراتيجية:-

يتعلق هذا النوع بقيام الشرِكات بعمليات تَملُك أو شراكة لِخدمة أهدافها الإستراتيجية.

تصنيف الإستثمارات الأجنبية المباشرة من وجهة نظر المستثمر:

هنالك العديد من التصنيفات لأنواع الإستثمار الأجنبي المباشر سواءً من وجهة نظر المستثمرين (الدول المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للإستثمارات.

فمن منظار الدولة المصدرة يمكن تصنيفها إلى ثلاث أنواع هي الأفقي، العمودي والمختلط.

يهدف النوع الأول إلى التوسع الإستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلعة المنتجة محلياً (الاستثمار العمودى الخلفي)، أما النوع الثاني فيهدف إلى إستغلال الموارد الأولية أو للإقتراب أكثر من المســـتهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الإستثمارالعمودي الأمامي) في حين يشمل الإستثمار الأجنبي المختلط إلى النوع المشار إليهما.

أما من منظور الدولة المتلقية، فيمكن تقسيمه إلى ثلاث أنواع حسب الهدف منها وهى الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات أو إلى زيادة الصادرات والإستثمارات الأجنبية الواردة بمبادرة حكومية.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هنالك ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للإستثمار وهى:

سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المتبعة التي قامت بها هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الإستثمارات والمواصفات الإقتصادية للدول المضيفة.

ويمكن تفصيل محددات الدول المضيفة للإستثمارات ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهى:-

1. إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. المحددات الاقتصادية في تيسير الأعمال.

وبطبيعة الحال فان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً للسياسات[1].

2-1-2-2 الإستثمار الأجنبي الغير مباشر:

فى ظل هذا النوع من الإستثمارات لايكون المستثمر الأجنبى مالكاً لكل أو جزء من مشروع الإستثمار وفى بعض أنواع هذة الإستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبى جزئياً أوكلياً فى إدارة وتنظيم المشروع وقد تكون فى شكل مشروعات تملكها الدولة المستثمرة الأجنبية بالكامل مما يقلل نسبة الخطر لديها وقد نضم أحياناً بالدولة المضيفة أو فى ظل مشروعات ملكيتها مشتركة بين المستثمر المحلى والشركة الأجنبية فى أن يمد الشريك الأجنبى الدولة المضيفة بنسبة فى رأس المال يكون قليلاً خوفاً لمخاطر كبيرة قد تكون المساهمة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا من أحد الأطراف أو قد يكون ببيع الشركات الأجنبية لحقوق إمتيازاتها وأسمها وخبراتها ومواصفاتها لإحدى الشركات المحلية مقابل معلومة معينة أو نسبة محددة من الأرباح إلى الدولة الأجنبية.

أو عمليات التجهيز والتسليم لبعض المشاريع كذلك بعدم إنطواء هذة العمليات على مخاطر كبيرة للمستثمر الأجنبى إذ يعتبر هذا النوع من الإستثمار قصير الأجل ينتهى بأنتهاء تسليم المشروع عادة إلا إذا كانت هنالك فترة ضمان.

ويمكن أن يمثل هذا الإستثمار كذلك فى عقود تجميع إتفاقات مبرمة بين الطرفين على ان يقوم الطرف المحلى بتجميع وإنتاج مكونات سلعة معينة أو عقد إدارة تنص بأن يقوم خبراء إداريين

---

[1] الاستثمار الأجنبي المباشر،المعهد العربي للتخطيط ،2002،مصدر سابق. حسان خضر .

معينين (بمعرفة الشـركة الأجنبية) بإدارة بعض عمليات وأنشـطة الشـركة المحلية لفترة معينة مقابل مبالغ محددة تدفعها الشركة أو الدولة المضيفة.

أمثلة لبعض الإستثمارات الأجنبية الغير مباشرة :-

1. عقود الترخيص.
2. عقود التسويق .
3. عقود التصنيع.
4. مشروعات أو عمليات تسليم مفتاح.
5. عقود الإدارة عقود تسليم المشروع مع الإنتاج.
6. عقود وإتفاقيات الوكالة [1].

[1] مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني
مناخ الاستثمار في ظل التنافسية

2-2-1 مناخ الاستثمار ومفاهيمه الأساسية:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار[1].

أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية، والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له[2].

أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية[3]: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.

وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنتديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في أغلب مكوناتها ومن أهمها[4]:

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002- ص2-3.
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد177- أبريل 2002م- ص5.
(3) الأمم المتحدة- تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005م- مرجع سابق- ص120.
(4) د. عبير فرحات علي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية- كلية التجارة- جامعة عين شمس- ديسمبر 2007م- ص502.

2-2-2 مؤشرات التنافسية العالمية Global Competitiveness:

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979م ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما:

مؤشر النمو للتنافسية Global Competitiveness:

ويعكس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس[1]:

المقياس الأول: يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا، الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات.

المقياس الثاني: ويقيس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات.

المقياس الثالث: ويقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

2-2-3 مؤشر الأعمال التنافسية Microeconomic competitiveness:

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين:

درجة تطور قطاع الأعمال.

المناخ الاستثماري:

ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي[2]:

درجة الانفتاح الاقتصادي.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام 2006م- الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014م)- العدد الفصلي الأول يناير، مارس 2007م- ص6.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية- مرجع سابق- ص6-7.

أداء القطاع المالي.

البنية الأساسية.

الإطار المؤسسي.

البيئة المعلوماتية.

مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

مؤشرات الموارد البشرية (العمال).

تطور نظم الإدارة.

مؤشر الحرية الاقتصادية Economic freedom Index:

أصـــدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صـــحيفة Wall Street Journal عام 1995م هذا المؤشر ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل[1]:

السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).

نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).

حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

أداء القطاع المصرفي والتمويلي.

ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).

وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية.

مستوى الأجور والأسعار.

نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن- 2004م- ص10.

وقد وضــع دليل لقياس الحرية الاقتصــادية بناءً على النقاط التي تســجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1–1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2–2.95) يدل على حريــة اقتصادية شبه كاملة (3–3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4–5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً.

مؤشر الحكومة الإلكترونية:

تعريف الحكومة الإلكترونية:

عرف البنك الدولي الحكومة الإلكترونية (E-Government) بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاســتخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصــالات، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين خاصــة، وقطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي بشكل عام داخل الدول، ويعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات[1].

وعلى سبيل المثال أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة (ASPA) عام 2001م، تقريراً يتضمن مؤشرات ترتيب الدول على مستوى العالم في مجال تطبيق التحول إلى الحكومة الإلكترونية، وأشــار إلى التفوق الاقتصــادي ومدى فاعلية الحكومة الإلكترونية، وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول، تليها كل من اســتراليا، نيوزلندا، ســنغافورا، النرويج، كندا، المملكة المتحدة، هولندا، الدنمرك، وألمانيا في المراكز من 2 إلى 10 على التوالي، أما البلدان العربية في مؤشر الحكومة الإلكترونية فقد دخلت سبع دول في المؤشر حيث حلت الإمارات بينها في المرتبة الأولى، تليها الكويت، ثم البحرين وبعدها، لبنان، قطر، مصـــر، وجيبوتي، على التوالي.

مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

FDI Performance Index and FDI Potential Index

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في العام 2002م وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين[2]:

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار– مؤشر الحكومة الإلكترونية– العدد الفصلي الثالث– 2005م– ص5.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام 2006م- العدد الفصلي الأول يناير- مارس 2007م- ص6-7.

مؤشر الأداء: ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

يقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي:

معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية وصادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وتقسم الإنكتاد الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو الآتي:

مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة).

مجموعة الدول دون الإمكانات (أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة).

مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات (أداء مرتفع وإمكانيات منخفضة).

مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانيات منخفضة).

مؤشرات المخاطر القطرية:

ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: (المخاطر السياسية، الاقتصادية، والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشراً للمخاطر الإجمالية للدولة.

وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى.

مؤشرات (كوف) للعولمة 2006م:

صدر عن معهد (KOF) السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية مؤشرات تعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادية، اجتماعية، سياسية.
ونود التنويه إلى أن التنمية أصبحت في المنظور الأممي تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ويستدل بها كمؤشرات لقدرات البلدان على الاندماج والتكيف مع العولمة.
ومن أهم المؤشرات التي حددها (كوف) ما يلي:

2-2-3 المناخ الاجتماعي والثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواءً من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط الآتية[1]:

دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها:

السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.
التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.

الوعي الصحي والبيئي.

مدى تفاعل الرأي العام وترويجه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

المناخ القانوني والتنظيمي(2):

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجر

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية- 1993م- ص9.
(2) الأمم المتحدة- السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكواء بيروت- لبنان- 2008م- ص2.

المبحث الأول

3-1-1 تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل النمو الأقتصادي:

إن الإستثمار الأجنبي يساهم في النمو الإقتصادي من طريقين، الأُول ينشئ رصيداً إضافيا من رأس المال للدول المضيفة ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو إحتياطي النقد الأجنبي، والثاني فإنه يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للإستكمال الناجح للمشروع الإستثماري وبالتالي يزيد من القدرة الإستيعابية للدولة المضيفة[1].

تعريف الموازنة العامة:

الموازنة العامة للدولة عبارة عن تقدير للإيرادات والنفقات العامة للدولة لفترة زمنية مقبلة، عادة ما تكون عاماً، ووثيقة قانونية ملزمة للدولة بعد إجازتها من السلطة التشريعية. وقال المؤلف في ك هذا إن الموازنة العامة اليوم لم تعد وثيقة حسابية للايرادات والنفقات بل أصبحت الموازنة العامة أداة تستخدمها الدول لتنفيذ برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1/ عجز الموازنة:

- يعتبر العجز المالي للحكومة المركزية مؤشراً على عدم الإستقرار المالي وضعف الأداء الإقتصادي. وعلية من المتوقع أن عجز الموازنة يؤدي الى وجود علاقة سلبية بينه وبين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الدولة المضيفة لذا فأن تحسين الأداء المالي هو مصدر جذب للإستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الإقتصادي, إذا يمكن القول أن معدل نمو عجز الموازنة له علاقة سلبية على كلٍ من معدل نمو الإستثمارات الأجنبية المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- أما بخصوص الحوافز الممنوحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر،نجد أن الحافز هو سياسة أو جزء من سياسة تمنحه الدولة المضيفة لصالح المستثمر الأجنبي بهدف تحقيق منفعة إقتصادية وإجتماعية تساوي على الأقل قيمة الحافز الممنوح، فمثلا قد تهدف الدولة المضيفة الى إستقطاب إستثمارات في مجال تقنية معينة أو إتاحة الفرصة لأكبر عدد من العمالة، أو الرغبة في توجيه

---

[1] Hans Rimbert Hemmer,1973,The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies , The Economic Journal, volume 7 .

الإستثمارات الأجنبية نحو نوع معين من الأنشطة الإقتصادية، كذلك سعي الدولة لتنمية مناطق أو أقاليم معينة فيها، و الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي تتخذ عدة أشكال، منها:

- حوافز مالية عامة:

تمثل أكثر أنواع الحوافز للإستثمار الأجنبي المباشر إستعمالاً خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، ومن أكثر أشكال هذه الحوافز إستعمالاً الحوافز الممنوحة كتخفيضات (الإعفاءات والسماحات) على ضريبة الدخل، والسماح بتنزيل الخسائر من الربح المتحقق اثناء العطل، كذلك خصم النفقات الأُخرى الخاصة من ضرائب الشركات، فضلاً عن إستثناء الإستيرادات والسلع الراسمالية والمواد الأولية والإحتياطية من الضرائب الجمركية وغيرها.

- الحوافز المالية:

تعد من أهم أشكال الحوافز الممنوحة في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية، وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات، وذلك لتمويل الإستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية، وتشمل المنح والإعانات والمشاركات الحكومية بالملكية كالتموين العام والمشاركة في الإستثمارات المتضمنة على خطر تجاري عالي، التامين الحكومي بمعدلات مدعمة لتغطية بعض الاخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض قيمة العملة والاخطار غير التجارية[1].

وهنالك عدة مخاطر تواجه إتخاذ قرار الإستثمار الأجنبي وتؤثر في أهداف الشركات الأجنبية المستثمرة وأهما:

2- النمو الاقتصادي:

إن النمو السريع لمعدلِ الناتج المحلي في الدولة المُضيفة يحفز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لأنه يوجد مستوى عالي من متطلبات رأس المال، ويحدث فجوة في موارد الدولة المضيفة وبالتالي فإنها ستطلب إستثماراً من خلال عرض شروط تفضيلية للإستثمار الأجنبي المباشر, وإن تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية يعتمد على توافر الموارد المحلية القادرة على تمويل كل مستلزمات عملية التنمية فيها، أي بإمكانها تعويض النقص في مدخراتها المحلية من خلال الإستعانة برأس المال الأجنبي لسد هذه الفجوة ، إذ أن إرتفاع معدل الإدخارات يؤدي إلى زيادة معدل الإستثمارات

---

[1] UNCTAD, 1996, Incentives and Foreign Direct Investment,UN,New york , USA. 8-26 .

المحلية والتي تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج و مُعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة الإستثمارات الأجنبية[2].

3- التضخم :

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم إستقرار في السياسة الإقتصادية على مستوى الإقتصاد ككل، مما يخلق بيئة إستثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن التضخم لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلف النسبية للإنتاج في الإقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي إرتفاع مستوى الأسعار إلى إنكماش النشاطات الإقتصادية وبالتالي فإن الإنكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون بتقليل استثماراتهم لعدم مقدرتهم على منافسة السوق العالمي ممايقلل من الإستثمار الأجنبي وعليه تتوقع الدراسة وجود علاقه عكسية بينه وبين الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومن ناحيةٍ أُخرى فأن التضخم المتوسط يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي لذا فإن الدول المتقدمة تحافظ علي نسبة تضخم 0.05 وتعتبره كلفة تحفيز النمو الإقتصادي[1].

4- درجة الإنفتاح التجاري:

بعض الإقتصاديين يرى بأن هنالك علاقة إيجابية بين حجم التجارة الخارجية خصوصاً بين الصادرات والإستثمار الأجنبي المباشر, وهذا يعزي إلى زيادة حجم التجارة ليعطي الشركات الأجنبية فرصه للتوسع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متزايد في مجال التصدير والإستيراد وبالتالي تحقيق عائد مرتفع. وعليه تتوقع الدراسة وجود علاقة إيجابية بينه وبين تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرةولكن في السودان من المتوقع أن يعطي نتيجة سالبة لأن حجم الواردات السودانية أكبر من الصادرات ويقاس من خلال المعادلة التالية:

(Export+Import / GDP)

5- التأثير في سعر الصرف:

إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية في أداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على إستقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفق الأموال إلى

---

(2) Magnet Ram,1980,Export with external capital inflow and economic growth in developing countries with special reference to south Asian countries,Indian economic journal,Vol.27.

(1) United Nation,2001,Economic Survey of Europe,www.nuece.org/ead/pub2.

الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الإستيرادات منخفضة, وأسعار الصادرات عالية مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية والبطالة وإرتفاع معدل التضخم وإنخفاض إسعار الصرف الحقيقية[2], بمعنى أن أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار البضائع الأجنبية بالعملة المحلية، وهذا ما يساوي أسعار الصرف الإسمية مضروبة بسعر البضائع المستوردة بالعملة الأجنبية، وألتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية، وهذا ما يشير الى مستوى التنافسية في البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي إرتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت أرخص في الأسواق الأجنبية وتخفيض إستيراداتها التي أصبحت أغلى في الأسواق المحلية وهذا يحفز الإستثمار الأجنبي المباشر، وبالعكس عندما تنخفض أسعار الصرف الحقيقة فإن العملة المحلية ترتفع قيمتها وتصبح المنتجات المحلية أغلى في الأسواق الأجنبية وهذا يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها، وبالتالي إنخفاض قيمة الصادرات التي أصبحت أغلى في الأسواق الأجنبية وزيادة إستيراداتها التي أصبحت أرخص في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب على الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

هنالك عوامل أُخري تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي نورد منها:

1- البنية التحتية:

تشمل البنية التحتية الطاقة والطرق والتعليم والصحة ، وقد تبين ان البنية التحتية المتطورة وقوة العمل المدربة بشكل كفء تعد عناصر أساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر , وتحسن من معدل النمو الإقتصادي[2].

2- حجم السوق في الدولة المضيفة:

لا يشجع السوق الصغير على الإستثمار الإ إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أُخرى كبيرة، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق إقتصاديات الحجم، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الاجمالي, وأن حجم الإقتصاد هو

---

[2] ابراهيم موسى الورد ، حسين احمد عجلان ،2001، اثر عولمة تدفق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 3 ، بغداد.

[1] زكريا عبد الحميد باشا،1990،نقود وبنوك من وجهة نظر اسلامية،ط1، الكويت.ص19.

[2] Xiaolum S. Sun,2002, Foreign Direct Investment and Economic Development9.

محدد ملحوظ لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لإقتصاديات الدول النامية والمتطورة، ومع ذلك فان حجم السوق يمكن أن يكون أقل تاثيراً أو غير مهم إذا تم إستخدام الإستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أُخرى.

3- سعر الفائدة:

إن النظرية الاقتصادية تؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب الاستثماري، إذ يوجد لكل مستوى من هذا الطلب قيمة محددة للكفاية الحدية للإستثمار تتفق معه، وبمجرد معرفة سعر الفائدة الذي لابد أن تدفعه الشركة للحصول على الأموال اللازمة يمكننا معرفة مستوى الطلب الإستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للإستثمار وسعر الفائدة[1].

4- الحجم النسبي للصادرات:

يعد من محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبشكل إساسي في قطاع التصنيع أو الخدمات وذلك لأن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى القطاع الذي يكون فيه العائد الحدي أعلى مقارنة بسائر القطاعات الأُخرى.

5- الإستقرار السياسي:

إن عدم الإستقرار السياسي وحدوث الإنقلابات السياسية والإغتيالات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الإستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي، وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر إستقراراً أدى إلى جذب الشركات الأجنبية الأستثمارية في تلك الدولة[2].

---

[1] زكريا عبدالحميد باشا، مرجع سبق ذكره،ص23

[2] Xiaolum S. Sun,2002, Foreign Direct Investment and Economic Development12.

المبحث الثاني

التطوير التأريخي لمسيرة النمو في السودان

يعتبر الســـودان من أقدم الدول العربية في الأخذ بمبدأ التنمية المبرمجة التي تطورت إلى خطط إستراتيجية مع تصاعد حاجة المجتمع للنمو والتطور وتحدياته على النحو التالي:

– البرنامج الإستثماري الأول خلال الفترة 46–1951م وهدف إلى إنشاء الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة.

– البرنامج الخماسي 51–1956م وشمل تنفيذ 25 مشروعات في مجالات المواصلات والزراعة والخدمات الإجتماعية.

– برامج تنموية سنوية 58/57/ و1959/58م إستمرت حتى عام 1961/60م.

– الخطة العشرية 62/61–1971/70م وهي أول خطة شاملة في البلاد وقامت على رؤيا هدفيه كمية ومعنوية واضحة شملت مساهمة القطاع الخاص بحوالي 40% من جملة الإستثمارات لكنها أوقفت خلال 64–1969م بعد ثورة أكتوبر 1964م[1].

– الخطة الخمسية 1971/70 –74–1975م وهي شمولية مركزية وفق النهج الإشتراكي.

– برامج العمل المرحلية 1972م وقد هدفت إلى الإكتفاء الذاتي من الغذاء وتحقيق الوفرة في السلع الزراعية للصـــادر وأســـتوعبت هذه البرامج في الخطة الخمســـية المعدلة بزيادة عامين للخطة الخمسية[2].

– الخطة الســـداســـية 78/77–1983/82م وأعطت الأولوية للقطاع الزراعي وتبنت ما يســـمى بالبرنامج الأساسي الزراعي 76– 2000م ويتكون من مرحلتين الأولى 76 – 1985م وتزامن إعداد هذه الخطة مع زيادة حجم الفوائض المالية في الدول العربية النفطية وقيام العديد من مؤســـســـات التمويل العربية، وقد تم إنشاء الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي في السودان للإضطلاع بمهام التنمية الزراعية فيه لكن جهودها تعثرت لأسباب أهمها سوء الإدارة الإقتصادية وضعف تصـــميم وتنفيذ المشـــروعات وهيمنة الأجهزة العليا على تدفقات التمويل مما أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي وأهتزاز العلاقات الدولية بعد موجات الركود التضخمي وإشتداد سياسات الحماية في الدول الصـــناعية وأزمة الديون في عام 1982م التي تداخلت فيها الأجِندة الدولية مع الوطنية ودخلت

---

(1) عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان.الفترة من 1970- 2000م، ص142.

(2) عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني،1981م.

الدول النامية المدينة ومنها السودان في برامج التركيز الإقتصادي والإصلاح المالي في إطار برامج إســـتثمارية ثلاثية موالية هدفت إلى معالجة الديون الخارجية وتحســـين ميزان المدفوعات وتحريك قطاع الصـادر، وأسـتمر هذا الوضـع حتى عام 1987م حيث تم إعداد البرنامج الرباعي 89/88-1992/91م الذي لم يحظ بالتنفيذ[1].

وبعد قيام ثورة الإنقاذ الوطني تم إعداد البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصـــادي 90-1993م أعقبه وضـع الإسـتراتيجية القومية الشـاملة 92-2002م التي شـكلت الإطار الفكري والمهني للدولة حيث ربطت الإسـتراتيجية حلقات الإقتصـاد والإصـلاح المالي والنقدي والتنمية الإقتصـادية والإجتماعية بحركة المجتمع في جوانبها السـياسـية والإجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية وتم تنفيذها من خلال ثلاثة برامج[2]:

تغيير النظام الإقتصادي للدولة:

حيث تدرج الإقتصـاد منذ فبراير 1992م إلى مراحل جديدة من مركزية الإدارة والسـلطة الإقتصـادية وتحكمية الأسعار إلى اقتصاد يتجه نحو حرية حركة وقوى السوق وعوامل الإنتاج وتحفيز المبادرات الفردية وتوسيع دائرة النشاط الإنتاجي للقطاع الخاص.

- هيكلة الدولة:

خطت الدولة خطوات جادة نحو بناء مقومات نظام اللامركزية في نظام الحكم والســـلطة من خلال التطبيق الإتحادي بهدف توزيع مكتســـبات التنمية وزيادة الإهتمام بتنمية الريف من أجل إســـتغلال مكامن الثروة والموارد وتعظيم عائدها.

- تحريك جمود الإقتصاد وزيادة معدلات النمو الإقتصادي:-

جرى تنفيذ سلسلة من برامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي طالت القضايا والموضوعات التالية:

- تقليص دور الدولة في النشـاط الإنتاجي من خلال تنفيذ برامج خصـخصـة واسـعة لمرافق القطاع العام منذ بداية التسـعينيات شـملت قطاعات الصـناعة والزراعة والخدمات الإقتصـادية وذلك لوقف الضغط على الموازنة العامة وإفساح المجال للقطاع الخاص والمشترك لقيادة عملية الإنتاج والنمو.

- معالجة الاختلال الاقتصادي والهيكلي الداخلي والخارجي (العرض الكلي والطلب الكلي، الادخار والاستثمار، والصادرات والواردات، الإيرادات العامة والإنفاق العام).

---

[1] عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] عثمان إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره.

– تبني أســـلوب التخطيط التأشـــيري وإنشـــاء مجلس التخطيط القومي وتحويله لمجلس تخطيط استراتيجي.

– العمل بالأطر الاقتصادية الكلية كأساس للبرمجة المالية والنمو والتنمية الاقتصادية.

– إعادة هيكلة وزارات ووحدات القطاع الاقتصـادي لتتسـق مع سـياسـات التحرير ومتطلبات النمو الاقتصادي.

– توفيق أوضـــاع الهيئات والشـركات العامة عن طريق إعادة هيكلتها وإصـــلاح أوضـــاعها المالية والمحاسبية وزيادة رؤوس أموالها وتحريك قدراتها الذاتية التشغيلية والتمويلية.

– مراجعة قانون الإجراءات المالية والمحاسبية وإعداد موجهات وإرشادات للمشتريات الحكومية[1].

– حصر أصول وممتلكات الدولة والتخلص من الهالك منها وتجديد بعضها.

– تشـــجيع القطاع الخاص وتنميته بتقديم العديد من الحوافز والإعفاءات والضـــمانات والعمل على إزالة العقبات القانونية والإدارية والمالية التي تحد من نشاطاته وتدفعه لممارسة بعض الأعمال غير المنتجة.

– تحرير الأسـعار من التحكم الإداري ووقف دعم السـلع والخدمات بغرض اسـتمرار توفرها وخفض تكلفتها.

وقد نتج عن تلك الإجراءات والإصلاحية عدد من المؤشرات الإيجابية منها:–

– ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من معدل متوسـطه 0.5% في الثمانينيات إلى معدلات عالية وصل متوسطها إلى أكثر من 6% خلال الفترة 90–2004م، وتشير التقارير الدولية إلى أنه وصـــل إلى 8% خلال التســـعينيات بل إن عام 1995م شـــهد قفزة كبرى في معدلات النمو قدرت بـ23.6%[2].

– اسـتطاع السـودان برغم انحسـار المسـاعدات الخارجية والعقوبات الاقتصـادية واسـتمرار حرب الجنوب واســـتنزافها للموارد البشـــرية والمالية والمادية وتفجر الحروب في دول الجوار – رفع قدراته في مجال الاعتماد على الذات.

ويدل على ذلك المؤشرات التالية:–

– النمو الاقتصادي المستدام.

---

[1] عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2] التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .(الانكتاد 1999م).

1- تناقص التمويل الأجنبي في الموازنة العامة للدولة وفي تمويل العجز العام للموازنة على وجه التحديد.

2- إنخفاض معدل الإنكشاف الإقتصادي حيث إعتمد على إنتاجه الذاتي والمحلي ويقاس بنسبة مجموع التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) في الناتج المحلي مما قلل من آثار الضغوط والمقاطعات والعقوبات والصدمات الإقتصادية الخارجية.

3- إرتفاع الإنتاج الزراعي في بداية التسعينيات جراء التوسع الأفقي في الزراعة من 19 مليون فدان إلى ما يقرب 40 مليون فدان حيث وصل إنتاج المحاصيل الحقلية إلى أكثر من 6 ملايين طن والإنتاج البستاني إلى أكثر من 5 ملايين طن.

4- الإستمرار في تغطية فاتورة إستيراد السلع الرأسمالية خاصة المواد البترولية من موارد ذاتية قبل إنتاج البترول مما نتج عنه إختفاء أزمات البترول.

5- زيادة عرض السلع نتيجة لزيادة معدلات النمو وإختفاء ظاهرة السوق الأسود.

6- تعايش الإقتصاد مع فاتورة الواردات المتناقصة بالرغم من تزايد حجم الإستهلاك الكلي، فعلى سبيل المثال وصلت واردات السودان في عام 1982/81م إلى 1774 مليون دولار، ولكن هذا الإستيراد إنخفض إلى 740 مليون دولار فقط في عام 1992/91م حتى عام 1996م وصل الإستيراد إلى 1364 مليون دولار وهو رقم أقل من واردات عام 1982/81م، وتلا ذلك تبدل ملحوظ في هذه الأرقام جراء التحولات التي حدثت في القطاع الخارجي بعد أن بدأ السودان في إنتاج وتصدير البترول.

7- من أهم التحولات الناتجة عن تنفيذ الاستراتيجية تعاظم دور المساهمات الشعبية والعون الذاتي في تمويل المشاريع التنموية خلال السنوات الخمسة الأولى من عمر الإستراتيجية في مجال البنيات الأساسية والخدمات والأمن وإنتشار مفهوم التنمية[1].

تطور متوسط دخل الفرد:

إرتفع متوسط دخل الفرد الأسمى من حوالي 398 دولارًا أمريكيًا في عام 1990م إلى حوالي 660 دولارًا أمريكياً في عام 2004م بنسبة نمو تقدر بـ 66%.

مؤشرات التنمية البشرية:

[1] عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، مرجع سبق ذكره، ص170.

تطورت مؤشرات التنمية البشرية كما وردت في الإحصاءات الدولية بنهاية عام 2002م: حيث كان موقف السودان وفق ما يلي:

- المؤشر العام للتنمية البشرية:

تطور من معدل 0.427 في عام 1990م إلى معدل 0.505 في عام 2002م، وبذلك إرتفع السودان من قائمة الدول الأقل نموًا إلى الدول متوسطة النمو.

*** الأداء المالي للدولة:-**

الموازنة العامة:

كان الوضع الإقتصادي في نهاية الثمانينيات يعاني خللاً كبيرا في الموازنة العامة بسبب الزيادة المستمرة في المصروفات التي كانت تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الإيرادات مما أدى إلى تصاعد عجز الموازنة وتزايد الإعتماد على الإستدانة من النظام المصرفي وكانت الإيرادات تعتمد بصورة رئيسية على الضرائب غير المباشرة التي بلغ متوسطها السنوي 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان المتوسط السنوي للضرائب المباشرة أقل من 2%. أما الإيرادات غير الضريبية فكان متوسطها السنوي في حدود 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات.

إرتفعت نسبة إيرادات الحكومة المركزية من الناتج المحلي إلى 21% في عام 2004م مقابل 8.1% في عام 1990/89م.

أصبحت عائدات البترول السوداني موردًا أساسيًا في تركيبة الإيرادات العامة الذاتية حيث زادت نسبة مساهمته في إجمالي الإيرادات العامة من 5.9% في عام 1999م إلى 49% في عام 2004م.

حافظت نسبة الإنفاق العام على معدلاتها في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 22.3٪ في عام 90/89م و23% في عام 2004م[1].

وحتي عام 2005م تتكوّن الموازنة العامة من الإيرادات العامة والنفقات وتشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وتتمثل النفقات في الإنفاق الجاري والإنفاق التنموي الولائي والقومي.

ويتضح أن هنالك تصاعداً كبيراً في الصرف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة 2005-1991م، ويمكن القول إن الصرف على التنمية قد ازداد من 2316.8 مليون جنيه إلى حوالى 3103336 مليون جنيه عام 2005م[1]

---

[1] عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، مرجع سبق ذكره، ص165.

[1] عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي، مرجع سبق ذكره، ص166.

المبحث الثالث

تجربة السودان في تمويل التنمية الاقتصادية

لم تكن هناك صوره واضحة لتمويل التنمية في فترة الخمسينات ويرجع ذلك إلى عدم ظهور المفاهيم التنموية بشـــكلها العلمي المتكامل بيد أن الإنفاق التنموي قد تمثل في الإنفاق الحكومي على الخدمات من صحة وتعليم وغيرها من القطاعين الحضري والريفي.

حيث عرف التخطيط التنموي في السودان بعد الإستقلال حيث إرتفع الإنفاق الحكومي من 5% من الميزانيه الكلية لعام 1955 م إلى 30% في عام 1963 مع بداية ألخطه العشـــريه (60–61الى 1971) ويرجع ذلك للبدء في المشاريع المتجه بالأقاليم مثل مشروع إمتداد المناقل ,ومشروع الزراعة الآلية لجنوب كسلا والنيل الأزرق ومصنع سكر الجنيد ,يلي ذلك انخفاض في الإنفاق التنموي حيث بلغ 20% في عام 1965 وإنخفض إلى 16% في العام 1967م.

وبعد ذلك تغير النظام السياسي في مايو توقف سريان الخطة العشرية وإستبدلت بالخطة الخمسية (1970 – 1975) والتي توصـف بأنها الأولى المشـتملة على تخطيط متكامل للتنمية ألإقتصـاديه والإجتماعية, وقد إرتفعت فيها نســبة الإنفاق التنموي حيث بلغت 45% لفترة الخطة وعرفت فترتها بفترة المشاريع الرئيسية حيث وأصلت الخطة في الإنفاق على تأسيس المشاريع وهى بالتالي منحازة للقطاع الحديث وتنمية إحلال الواردات وقد تم تمديدها إلى عامين[1]..

استمر التوسع الأفقي في ألزراعه البرنامج الأساسي للتنمية الزراعية في السودان الذي أُعد بواسطة الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية حتى عام 1975. وذلك لسد الفجوة الغذائية للعالم العربي تحت مظله السودان سله غداء العالم فقد إحتوى البرنامج على تكلفه قدرها 6 مليون دولار.

كما إهتم الإســـتثمار بالتوســـع الرأســـي بزيادة الإنتاج في المشـــاريع القائمة بخوالي 88% من الإستثمارات المتوقعة في الخطة التي كانت لصـالح الإستثمار الزراعي وزعت مباشره على القطاع الحديث لإنتاج سـلع الصـادر الجديدة كالبن والشـاي والأرز هذا بالإضـافة إلى الحبوب والسـكر والنســـيج وتوســـيع دائرة إحلال الواردات وأهتمت بالثروة الحيوانية في القطاع الحديث وقد بلغت الإستثمارات في القطاع التقليدي فقط 3%[2].

---

(1) دكتور عثمان جعفر عثمان، الخطة العشرية، 1992م-2002م ، Itrcs. Sudan Forums.net T88-topic

(2) www.rivernilestate.gov.sd-detailreport.php?id=22.

الخطة السداسية (77-78-82-1983) ومن أهم ميزاتها هي التفكير في التنمية الإقليمية حيث بلغت نسبه الإنفاق 8%من الحجم الكلى للميزانية وكان من أهم أهدافها إعطاء أهميه قصوى للتنمية الزراعية ومن أهم المشروعات في تلك الفترة هو إنشاء هيئه تنميه غرب السافنا مشروع التنمية الزراعية المتكاملة بالنيل الأزرق[1].

ومند عام (80-89) شرعت الحكومة مع البنك الدولي في برنامج التصحيح البنيوي لإنعاش الصادر وقد تركز البرنامج على إعادة تعمير القطاع المروى وإجراء بعض التغيرات البنيوية لزيادة الإنتاج بالإستعانة بالبرامج الإستثمارية الثلاثة المتحركة. نخلص من ذلك أن التنمية في تلك الفترة تميزت بتذبذب نسبه الإنفاق التنموي عموما وتدنى نسبه الإنفاق التنموي في مجال الزراعة التقليدية وتمركزها في الزراعة الحكومية المروية.

أما الفترة 1989 تمت أسلمت النظام المصرفي وإعطاء التنمية الزراعية الأهمية القصوى كما جاءت في التوجيه العام لبرنامج الإنقاذ الثلاثي وقد جاءت الأهداف محتويه على تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج. وبناء على ذلك فقد تضاعفت كميات التمويل وقد خصص حوالي 50% من سقوف البنوك التجارية العاملة في القطاع الزراعي وتبعاً لذلك فقد أُنشئت محفظه البنوك التجارية في أغسطس 1990م.

تم حديثاً إنشاء وزارة الإستثمار في نوفمبر 2002م لإدارة شئون الإستثمار بالبلاد وفقاً للإختصاصات التالية:

1- وضع إستراتيجية وسياسات وأولويات الإستثمار.

2- تنسيق الخرائط الإستثمارية الإتحادية والولائية والمحلية.

3- السعي لتحسين مناخ الإستثمار لتسهيل إجراءاته.

4- تطوير نظم و أساليب ترويج الإستثمار.

5- متابعة تنفيذ سياسات الإستثمار وتقويمها.

6- السعي لتشجيع و جلب الرأسمال و الإستثمارات المحلية والإقليمية والدولية وتوجيهها نحو بناء مشاريع البنى التحتية الأساسية.

7- تنفيذ قانون تشجيع الإستثمار واللوائح الخاصة الصادرة بموجبه.

---

[1] وزارة التخطيط القومي السوداني، الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية- الخرطوم، المجلد الثاني، ص412.

تمويل التنمية الإقتصادية:

يعتبرموضوع التمويل من الموضوعات التي نالت حظاً وافراً من الدراسة في المجالات الإقتصادية حيث دارت معظم الدراسات التي تناولت التمويل حول أهمية التمويل بالنسبة للمنشأة الإقتصادية وعملية الإستثمار ونجد أن التمويل يلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فبدون التمويل لايمكن إقامة المنشأة الإقتصادية والمشاريع الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكويبات الرأسمالية الأُخرى ،وتأتي الحوجة إلى التمويل نتيجة لنقص الموارد المحليةالمتاحة في الدولة عن القيام بالإنفاق التنموي على المشروعات خاصة القروض الأجنبية في حالة عدم كفاية القروض المحلية، وكل هذا يأتى نتيجة لرغة الدول التي تنوى فى الإسراع بعملية التنمية ،وتشجيع الإستثمارات الأجنبية فى إقتصادها الوطنى.

تعريف تمويل التنمية:

يُعرف تمويل التنمية بأنه توفير المال من أجل إنفاقه على الإستثمار وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك.

وكذلك يُعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة اليها وهذا التعريف يتكون من العناصر الأتية:-

1- تحديد دقيق لوقت الحاجة للتمويل.
2- البحث عن مصادر التمويل.
3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان[1].

أهداف تمويل التنمية الإقتصادية:-

من الأهداف التي تتبعها الدول في معظم أنحاء العالم سياسة إقتصادية وتنموية تعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وهذه السياسة التنموية المطلوبة هي وضع الخطوط العريضة المتمثلة في تخطيط المشاريع وذلك حسب قدرة وإمكانية البلاد التمويلية.

وتأتي الأهمية من تلك الأهداف أنه مهما تنوعت المشروعات الإقتصادية فإنها تحتاج إلى التمويل لكى تواصل في إنتاجها حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجارى للمشروع. ومن هنا نستطيع أن نقول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق الأتي:

(أ) توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التى يترتب عليها.

[1] www.rivernilestate.gov.sd-detailreport.php?id=22.

- توفير مناصب عمل جديدة تقضى على البطالة.
- تحقيق التنمية الإقتصادية في البلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من الدولة.

(ب) تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشيه لهم (توفير السكن والعمل).

أنواع ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

إن توفير مصـــادر التمويل يقود عمليه التنميه الإقتصـــاديه والإجتماعيه نحو الســير بخطى أســرع مادام رفع المســتوى المعيشــى والثقافى والصــحى للمواطنين يعتمد أســاســا على زياده حجم الإنتاج والإســتهلاك من الســلع والخدمات يعتمد عليه فى قيام وتنفيد المشــروعات بانواعها المختلفه، لهذا يعتبر التمويل عمليه إنتاجه غير مباشره.

وبهذا يمكن أن نقسم التمويل إلى عده أقسام تتمثل في:

1- من حيث الملكيه.

التمويل من المالكين أنفســـهم من خلال عدم توزيع الأباح زيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكيه.

2- التمويل من غير المالكين او (المقرضــين) وقد يكون موردين او موســســات ماليه ويطلق عليه باموال الاقراض.

3- التمويل المباشر وغير المباشر:

(أ) التمويل المباشر[1]:

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقه بين المقرض والمقترض والمســتثمر دون تدخل أى وســيط مالى مصـــرفي أوغير مصـــرفى وهذا النوع من التمويل يتخذ صـــوراً متعددة كما يختلف بإختلاف المقرضين (موسسات، أفراد، هيئات حكومية).

1- المؤســســات تســتطيع أن تحصــل على قروض وتســهيلات إئتمانيه من مورديها أو عملائها أو حتى مؤســســـات أُخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين يرغبون فى توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الإقتصادي.

- إصدار أسهم للإكتتاب العام أو الخاص.
- أصدار سندات.

---

[1] www.rivernilestate.gov.sd-detailreport.php?id=22.

- التمويل الذاتي.

- تسهيلات الإعتماد.

كل هذه المصادر تتيح للمؤسسات الحصول على الموارد النقدية اللازمة لتوسيع نشاطها وإضافة تنمية حقيقية في الدولة.

2- تلجأ الحكومة في بعض الأحيان لتمويل التنمية الإقتصـــادية عن طريق التمويل المباشـــر بالإقتراض من الأفراد والمؤسسات من خِلال إصدار سندات متعدده الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة وأسعار فائده متباينة ومن أهم هذه السندات أُزونات الخزانة ولكن يُفضِل الإقتصاديون عدم إستخدام هذا النوع في فترة الإنكماش الإقتصادي.

(ت) التمويل غير المباشر:

يعبرهذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشر والمتمثله في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصـــادر المالية التي فيها وســـطاء ماليين ،حيث يقوم هؤلاء بجمع المدخرات المالية من الوحدات الإقتصـــاديه التي لها فائض كبيرمن الموارد المالية ثم القيام بتوزيع هذه الإدخارات إلى الجهات التي تحتاجها.

وهنالك أيضـا بعض أشـكال التمويل غير المباشـر الأخرى والتي تكون في شـكل ضـمانات والتي تستخدم عادة في عمليات الإستيراد والتصدير.

1- التمويل المحلي والتمويل الدولي:

ينقسم هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية، وتمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الدولية.

(ث) التمويل الأجنبي:

نسـبة لعدم قدرة الموارد المحلية عن الوفاء بحاجات الإسـتثمارات في الدول النامية ، فإنها تلجأ الى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية[1].

وفى عام 1988 بلغ مجمل الاســـتثمارات فى الدول الناميه الأقل دخلا 18%من إجمالى الناتج المحلى في حين بلغت مدخراتها 14%فقط. وذلك خارج الهند والصـــين ومجموعه الدول النامية متوسطة الدخل لذا تحصل على الفرق من مصادر التمويل الخارجيه فإذا إفترضنا أن الدول النامية تخطط للتوسع في إستثماراتها ولكنها لم تعمل على تنمية مواردها المحليه فذلك يعنى أنها ستحتاج

[1] www.rivernilestate.gov.sd-detailreport.php?id=22.

مزيداً من التمويل من الخارج, أما الدول متوسـطة الدخل بلغ إسـتثمارها 25% فى نفس العام من إجمالى الناتج المحلى , بينما كانت مدخراتِها 27% من إجمالى الناتج المحلى.

ويأخد التدفق الأجنبى من الخارج الأشكال الرئيسيه التاليه:

1- التحويلات والتدفقات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
2- المنح والمعونات من الدول الأجنبيه.
3- الاستثمار الاجنبى المباشر وغير المباشر من الافراد والشركات والهيئات الاجنبيه.

وطالما ان التمويل الأجنبى يودى إلى زيادة الناتج فى الدول النامية ويعود عليها بالأرباح بالإضـافه إلى عائد ملائم فإن الأمر يعود بالفائد على الأطراف المختلفه ولايثير أى مشـــاكل وهذا ما يحدث في الدول النامية في الوقت الحاضر, فمعظم الدول التي تحولت إلى دول غنيه في الوقت الحاضر إستفادة من هذا التمويل مثل أمريكا ,كندا وأُستراليا ونيوزلندا وغيرها فى القرن الماضى.

أما بالنسبه للدول الناميه فقد إختلف الأمر حيث عجِزت عن سداد ديونها, فساءة أوضاعها وتفاقمت مديونيتها حتى بلغت حوالى تريلون دولار فى منتصف التسعينات من القرن الماضى

وخلاصـــة الأمر نجد أن التمويل الأجنبي يعتمد بالدرجه الأُولى على الأســواق المالية الدوليه مثل البورصـــات، الهيئات المالية الدولية مثل صـــندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشـــاء والتعمير ,وبعض المؤســـســـات الإقليمية ,بالإضـــافة إلى برامج التمويل الدولية التي في شـــكل إعانات وإستثمارات[1].

المبحث الرابع

سياسات تمويل التنمية الإقتصادية بواسطة مؤسسات التمويل الدولية:

[1] www.rivernilestate.gov.sd-detailreport.php?id=22.

تستخدم المؤسسات في حالات كثيره إشتراطات للحكومات التي تطلب المساعده من قبل الصندوق حتى تتمكن من الحصول على التمويل من الصندوق اومن البنك الدوليين.

مع مراعاة أن البنك مثله مثل الكثير من الجهات المانحه يحرص علي توفير القروض فقط للحكومات التي ليس لها متأخرات قائمة لصـــندوق النقد الدولي وفي نفس الوقت تلتزم بموجهات الصندوق من حيث السياسات ،هذا الأُسلوب من شأنه منح الصندوق سلطات هائلة يتحكم بها في إمكانية حصول الدول على التمويل منه أو من البنك الدولي مع العلم أنهما وجهان لعملة واحدة.

على الرغم من إنكماش دور الصـندوق في السـنوات القليله الماضـيه وذلك نتيجة لأن الكثير من الدول متوســطة الدخول لاترغب في دخولها في برامج جديدة مع صـــندوق النقد الدولي ،إلا أن الصـندوق مازال يشـجع على تخفيض الإجرءات ومعدلات التضـخم المنخفضـه وفرض القيود على الانفاق العام ،ومن هذه السياسات أُصيب عدد ليس بالقليل من الدول العربيه بالإرهاق والتعب من الإلتزام بتنفيذ توصـيات صـندوق النقد الدولي. حيث أن عمليات الإصـلاح التي وضـعها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين أُطلق عليها ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي[1].

أولاً: برامج التثبيت

يقصد ببرامج التثبيت مجموعة الإجرءات التي وضعها صندوق النقد الدولي بهدف علاج الخلل في موازين المدفوعات الخارجيه للدول الناميه التي تطلب مساعدته ، حيث يرى أن كل هذه المشكلات ناتجه من الإفراط في الزيادة في الإستهلاك النهائي المحلي أو في الإستثمار المحلي أو الإثنين معا مما يدفع الدول إلى الإقترض من الخارج لتغطية هذه الزيادة مما يؤدي إلى خلل في موازين مدفوعاتها.

ولِعلاج الخلل يرى الصندوق أن على الدول الاَّ تتدخل في النشاط الإقتصادي لتحجيم الإستهلاك أو الإســتثمار، وإنما عليها أن تترك آليات الســوق تعيد ذلك التوازن والاَّ تتدخل للتأثير في ميزان المدفوعات بتطبيق ســياســات تدخليه مباشــره مثل دعم الصــادرات أو الحد من الواردات، أو من تصدير رؤوس الأموال والرقابه على الصرف الأجنبي.

(أ) السياسة المتعلقة بميزان المدفوعات:

يطالب الصندوق بتطبيق سياسة تُحقق التوازن الداخلي والخارجي في ظل سعر صرف مرن. فهو يرى عدم التضــحيه بالتوازن الداخلي من أجل الوصــول إلى التوازن الخارجي لأن ســعر الصــرف

[1] J.M..Healey: The Economics of Aid, "Penguin Modern Economics London, 1995.

يعتبر سعراً خاصاً جداً يمكن أن يتأثر بعامل معين ولكنه يؤثر في باقي العوامل الأُخرى التي تحكم الأداء الإقتصادي الداخلي والخارجي في الدولة.

(ب) السياسة المتعلقة بالموازنة العامة:

على الرغم من أن الصندوق يهتم بمشاكل ميزان المدفوعات ، الاَّ أنه يرى وجود علاقه وثيقة بينهما . لذلك يرى أن معالجة المشكلة التي تتمثل في العجز يمكن مواجهتهاعن طريق سياسات يؤدي تطبيقها ألى تقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص والتي تقلل العجز في الموازنه العامة للدولة وهو مايمكن توضيحه اختصاراً فيما يلي:

(ج) السياسات التي تقلل فجوة الموارد بالقطاع الخاص:

وهي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تطبقها الحكومة تتمثل أهمها في الأتي:-

- تخفيض الضرائب التي تفرضها الحكومة على دخول وإيرادات وأرباح القطاع الخاص وهذا من شأنِه زيادة موارده.
- منح إعفاءات ضريبية وخاصة للإستثمارات المحلية والأجنبية العاملة في مجال الصادرات.
- تقديم تيسيرات جمركية على الواردات الإستثمارية والوسيطة التي وضعها للمشروعات الإستثمارية الجديدة لخفض نفقاتها وبالتالي زيادة مواردها.
- الإعتماد على آلية العرض والطلب في تحديد الأسعار وعدم التدخل الحكومي في تسعير منتجات القطاع الخاص[1].

يرى الصندوق أنه إذا تؤدي هذه السياسات السابقة إلى خفض أو إلغاء العجز في الموازنة العامة، فإن هذا العجز يجب تغطيته من الموارد الحقيقيه عن طريق طرح أُزونات الخزانة والسندات الحكومية ,ومنع الحكومه من تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي أو الإقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية ، وكذلك تحديد سقف لمديونية الحكوومة.

نجد أن كل هذه الإجراءات لصندوق النقد الدولي جعلت معظم الإقتصاديين لا يتفقون مع برامجه ويطلبون من الدول التي تعاني من هذه المشاكل وأن تطبق عكس برامج صندوق النقد الدولي تماما.

(د) السياسات المتعلقه بسعر الصرف وكمية النقود:

---

[1] J.M..Healey: The Economics of Aid, "Penguin Modern Economics London, 1995.

في هذه الحالة يطلب صـندوق النقد الدولي من الدول الناميه أن تتبع سـياسـة نقدية انكماشـية تقوم على الأُسس التاليه:

– الإبتعاد عن الإصدار النقدي أي البعد عن الإقتراض من البنك المركزي.

– زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

فيرى الإقتصـاديون أن هذه الحالة لاتصـلح في حالة الركود والإنكماش لأنها سـتؤدي إلى مزيد من الركود والإنكماش وإستمرار المعاناة والتخلف لفترات طويلة.

لهذا فإن على الدول النامية التي تعاني من الر كود ، أو البطاله في اسـتغلال كافة عوامل الانتاج أن تطبيق سياسة نقديه توسعية تقوم على أُسس تخالف تماماً مايطلبه الصندوق.

ثانياً: برامج التكييف الهيكلي

يقصـد به مجموعة الإجراءات التي وضـعهاالبنك الدولي للدول النامية لكي تكيف سياسـتها الداخلية ،مع المتغيرات العالمية الخارجية مثل إرتفاع وأسـعار المواد الغذائية، والمواد الوسـيطه المسـتوردة، وإرتفاع أسعار الفائده ، وإرتفاع سعر صرف الدولار الامريكي، وغيرها من المتغيرات .

وبذلك تتكامل السياسات التي يضعها الصندوق مع سياسات البنك الدولي ،ويجري التنسيق بينهما فيما يتعلق بالبت في القروض والتسهيلات التي تطلبها الدول الناميه من أيٍ منهما.

وتقوم سـياسـة التكييف الهيكلي التي يشـترطها البنك الدولي للموافقة على منح القروض متوسـطة وطويلة الأجل ،على ثلاث إجراءات هي:

اولاً: تحرير الأسعار:

وهذه الإجراءات تتضـــمن إبتعاد الدولـة عن التدخل في آليات العرض والطلب،وإلغاء الدعم الإجتماعي للسـلع والخدمات الضـرورية ،أو لمسـتلزمات الإنتاج إو دعم القروض بأسـعار فائدة منخفضـــة ،وأن تترك الدولة تدريجياً توفير الخدمات الضـــروريه للقطاع الخاص ،فمن أهم نتائج تحرير الأسعار زيادة المنافسة بين المشروعات وبالتالي تنشأ الجودة وإستغلال الموارد المتاحه.

ويرى البنك الدولي أنه كلما أتجهت الأسعار في الدوله من الأسعار العالميه ،فان هذا يدل على أن الإقتصـاد في الدولة يعمل بطريقة أفضـل،وفي هذه الحالة يمكن للدول الحصـول على تسـهيلات من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي[1].

ثانيا: الخصخصه (نقل الملكيه العامة إلى الخاصة)

---

[1] www.ahewar. Ord dedat shw.rat. asp? Aid=160-290. مجلة شئون عربية أعداد متفرقة .

تعتبر سياسة الخصخصه إجراءً أساسياً من إجراءات الإصلاح الإقتصادي ويقدم البنك الدولي دعماً مالياً وفنياً لتنفيذ هذه السياسة بالدول النامية.

ولنجاح سياسة الخصخصة لابد من تحرير الاسعار ،ومنها أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة وتحرير التجارة الخارجية وإنعاش أسواق رأس المال ، وحماية المنافسة الكاملة وتقييد الإحتكارات ،وعدم التدخل الحكومي في اليات العرض والطلب وتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه وتشجيع اللامركزية في الإداره الحكومية.

والسبب الرئيسي لإنتهاج سياسة الخصخصه هو أن القطاع الخاص يتميز بالقدرة والكفاءه والإستقلال الأمثل لعوامل الإنتاج عنه بالنسبة للقطاع العام ،يكفي أن الدول الرأسماليه التي تنتهج هذا النهج تحقق تقدماً إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً أفضل من الدول الإشتراكية.

والتخصصية لاتعني تحويل الملكية العامة بأكملها إلى ملكية خاصة ،فمن الغالب اللا تطبق الخصخصة في الحالات التالية:

- الموارد الهامة مثل النفط وغيره من الثروات المعدنية.
- قنوات الملاحة الدولية مثل قناة السويس المصرية.
- المشروعات التي تحتاج إلى إستثمارات ضخمه أو تكنلوجيا بالغة التعقيد ، خاصة مشروعات البنى التحتيه الأساسية ، والتي تفوق طاقة القطاع الخاص.

ثالثاً: حرية التجارة والتحول نحو التصدير

يعتبر تحرير التجارة الخاصة من العناصر الهامه لبرنامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي.

وقد تطورة عمليات تحرير التجارة في معظم دول العالم، إعتبارا من يناير 1995 وهو موعد تطبيق إتفاقية التجارة العالمية المشهوره بالجات.

وفي هذا الإطار وضع البنك الدولي مجموعة من السياسات التي من شانها تحقيق حرية التجارة الخارجية وأشترط على الدول إتباعها للحصول على القروض المطلوبه .وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

تخفيض سعر صرف العمله المحلية لتحفيز الصادرات وتقليل الواردات ،وبالتالي مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

- الغاء القيود على المدفوعات الخارجية.
- الغاء اتفاقيات الدفع والإتفاقات التجارية الثنائية.

- السماح بتمثيل الوكالات التجارية.
- احلال الضرائب الجمركية محل القيود الكمية.
- خفض الضرائب الجمركية على الواردات.
- الغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات.
- التخلي عن حماية الصناعة المحلية.
- تشجيع صناعات الصادر.

وقيام الدول النامية بتطبيق تلك السياسات, بالإضافه إلى السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي ، يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحفيز الصادرات وعدم تقييد الواردات ،سواءً كانت سلعة أو خدمة رأسمالية ،وهو مايعود بالفائده على مجمل الإقتصاد العالمي ،وإزالة التشوهات في هياكل التجارة الخارجية، التي كانت تسببها سياسة تقييد التجارة الخارجية التي تبنتها معظم الدول النامية فيما قبل[1].

[1] أشرف شمس الدين تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا يونيو 2005 .

المبحث الأول

مناخ الإستثمار في السودان

يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة، إذ تبلغ مساحته مليون ميل مربع كما يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز في قلب القارة الإفريقية، ويجاور تسعة دول مما يجعل منه معبراً ومركزاً للتسويق يمد اسواق البلدان المجاورة بالسلع والخدمات، حيث تتوفر بالسودان إمكانيات وموارد طبيعية ضخمة من أراضي شاسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي (200) مليون فدان، وموارد مياه وفيرة من والأنهار والمياه السطحية والجوفية، وتنوع في المناخ بطول البلاد ويشمل مناخ السافنا الغنية والفقيرة ومناخ البحر الابيض المتوسط، هذا ألى جانب ثروة حيوانية تقدر بحوالي 103 مليون رأس من الابقار والضأن والماعز والإبل، تعتمد على مراعي طبيعية وغابات تقدر بحوالي نحو 250 مليون فدان، كما توجد بالسودان ثروة معدنية هائلة لم تستغل بعد، تشمل معدن الذهب والفضة والكروم والأسبتوس والمانجنيز والجبص والمايكا والتلك والرصاص واليورانيوم وغيرها الى جانب البترول والغاز الطبيعي[1].

السياسة الإقتصادية :

جرت إعادة هيكلة الإقتصاد السوداني من خلال برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي إشتمل على ما يلي: (تقليص دور الدولة في العمل الإقتصادي والنشاط الإنتاجي باتباع سياسة الإستخصاص وإفساح الفرصة للقطاع الخاص – تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات – تحرير الأسعار ووقف دعم السلع والخدمات – تحقيق وحدة الموازنة وتخفيض العجز والتحكم في حجم النقود وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق قدر معقول من التوازن في ميزان المدفوعات – إصلاح النظام الضريبي وخفض وإبقاء بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة. ومراجعة فئات التعريفة الجمركية بإعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية – زيادة الصادرات وتنويع أسواقها وتوسيع قاعدتها بدخول سلع أهمها البترول والذهب وبعض المنتجات الصناعية – إستيعاب مستويات عالية من الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال البترول والتعدين والصناعة والزراعة والنقل – وفي إطار المتغيرات الإقليمية والدولية فقد تحقق الأتي: (إستعادة عضوية السودان في صندوق النقد الدولي والشروع في تطبيق علاقاته مع مؤسسات التمويل الأُخرى –

---

[1] شبكة المعلومات القانونية العربية http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID=35

دخول السودان في منظمة التجارة التفضيلية للدول جنوب وشرق إفريقيا (كوميسا) وتحولها إلى سوق مشتركة خالية من العوائق الجمركية حيث تم اعتباراً من أُكتوبر 2000 تطبيق الرسوم الجمركية الصفرية - الدخول في منظمة التجارة العربية الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دائرة السوق الخارجي - أما على الصعيد الدولي فقد تم الإستعداد للدخول في منظمة التجارة العالمية (WTO) بتعديل التشريعات والإجراءات الإقتصادية خاصة الضريبة الجمركية.

سوق الأوراق المالية:

في ظل سياسة التحرير الإقتصادي فقد أُنشاء سوقاً للاوراق المالية في بداية التسعينات 1994 حيث تم إنشاء السوق الأولية وهي السوق التي يتم فيها أصدار الأوراق المالية للإكتتاب العام وفي 1995 تم إفتتاح السوق الثانوية وهي سوق تداول الأسهم وقد إنطلق السوق ليسهم في دفع عجلة الإقتصاد بجزبه للمدخرات وإتاحة الفرصة للإستثمار في مشاريع ذات جدوى إقتصادية ، وذلك في إطار من الحماية لحقوق المساهمين والمشاركين في عملية الإستثمار وبالنظر إلى واقع التجربة نجد أن كثير من الشركات المساهمة يساهم فيها مستثمرون غير سودانيون يتمتعون في بعضها بعضوية أو رئاسة مجلس إدارتها كل ذلك يدفعنا لدعوة الأجانب للتعرف على هذه السوق وقانونها وما ينتجه لهم من مزايا حتى يتسنى لهم إستثمار أموالهم، حيث تتميز السوق بأنها الوحيدة في العالم التي تعمل البورصة فيها وفق موجهات الشريعة الإسلامية، حيث لا تسمح بأي

نوع من التبادل كبيع الأجل وعقود الخيار كما صدر أيضاً قانون صكوك التمويل لسنة 1994 والذي يعتبر بديلاً للسنوات المؤسسة على الإستثمار بالفائدة التي تحددها الأنظمة الربوية . وقد نص القانون صراحةً على أنه يجوز لغير السودانيين الإكتتاب بالأوراق المالية دون تحديد نسب معينة.

المقومات الإقتصادية:

أ- القطاع الزراعي:

تبلغ جملة الأراضي الزراعية 200 مليون فدان (الفدان يساوي 4200م مربع) تبلغ جملة الأراضي المستغلة منها40 مليون فدان فقط أي ما يعادل 20% من جملة المساحة الصالحة للإنتاج الزراعي، تتركز الأراضي الزراعية على ضفاف نهر النيل وروافده فيما تعرف بالسهول الفيضية وهي تمتاز بالخصوبة العالية وإنتاجية قياسية وهي أراضى تصلح لزراعة القطن بكل أنواعه والفول السوداني والقمح وقصب السكر والخضر والبقوليات والتوابل والفواكه بكل انواعها....الخ.

ب- قطاع الثروة الحيوانية:

إن أهم ما يميز اللحوم والمنتجات الحيوانية السـودانية بأنها ذات جودة عالية وذلك لإعتمادها على المراعي الطِبيعيـة التي تخلو تمـامـا من أي مركبـات مرتبطـة بـالأعلاف التي تقوم على المواد العضـوية ومركباتها فالسـهول الشـاسـعة والأقاليم المناخية المتباينة أعطى ميزة بنسـبة كبيرة لتربية الحيوانات مما جعلها خالية من كافة أمراض الحيوان الوبائية هذا بالإضـافة إلى العناية الصـحية والمحجرية التي تقوم بها السـلطات المختصـة بوزارة الثروة الحيوانية السـودانية .ويتمتع السـودان بوجود ثروة ضخمة تؤهله لسد فجوة الوطن العربي

ج- القطاع الصناعي:

تمثل الموارد الإقتصـادية الهائلة المتمثلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني بالسـودان أهم الأُسس اللازمة لقيام قاعدة صناعية وتشمل هذه الصناعات.

1- الصناعات الغذائية مثل صناعة الحلويات والبسكويت والشعيرية والسكسكانية والمكرونة كما تشمل تعليب الخضر والفواكه والأسماك وكذلك الدقيق ...

(2) صناعة النسيج تشمل الأقمشة بأنواعها بالإضافة ألي الغزل والتريكو ...الخ

(3) صناعة الجلود والأحذية.

(4) صناعة السكر حيث توجد أربعة مصانع سكر بالإضافة إلى مصنع سكر كنانة الذي يعتبر نموذجا ناجحاً للإستثمار العربي المشترك.

(5) زيوت الطعام بأنواعها المختلفة من زيت السمسم وزيت الفول وزيت زهرة الشمس والذرة الشامي ...الخ.

(6) صناعة الصابون والمنظفات.

(7) الملابس الجاهزة.

(8) صناعة المياه الغازية وصناعة الثلج.

(9) الصناعات الكيماوية.

(10) صناعة الزجاج.

(11) صناعة ألإسفنج والبولستر.

(12) صناعة قطع الغيار.

(13) صناعة البلاستك.

(14) الأثاثات المنزلية والمكتبية.

(15) صناعات تجميع الأجهزة الكهربائية.

(16) صناعات تجميع الآلات الزراعية والشاحنات والسيارات.

(17) الصناعات الدوائية.

(18) الصناعات الهندسية والمنزلية

(19) صناعة الأسمنت.

د- قطاع التعدين :

تشـير المؤشـرات والدراسـات الجيوفيزيائية أن السـودان يعتبر من أغنى الدول في ثروات باطن الأرض. وأن ما تم إكتشافه حتى الآن يتمثل في:-

هـ- النفط :

تأتى أهمية النفط من أنه المحرك الرئيسـي للقطاعات الإقتصـادية المختلفة . وقد دخل السـودان النادي العالمي للدول المنتجة للبترول بإنتاجية تقدر ب 200 ألف برميل يوميا يتم نقلها عبر خط أنابيب طوله 1610 كلم من أقصـى الجنوب الغربي إلى ميناء بورتسـودان حيث يتم تصـفية حوالي 50 ألف برميل يوميا في مصـفاة الخرطوم ومن المعلوم إن البترول السـوداني في هذه المرحلة تقوم بإستخراجة شركات تكون كونسورنيوم من الشركة الصينية C N P C وشركة بتر وناس الماليزية وشركة تلسمان الكندية بالإضافة إلى شركة سودابيت السودانية كما يقوم الآن كونسورتيوم آخر في حقول عداريل تقوم به نفس المجموعهة بالإضـافة إلى شـركة آل ثاني الإماراتية قبل إنفصـال الجنوب . كما تمت إتفاقيات للتنقيب في مواقع أخرى في أواسـط السـودان وشـرق السـودان وشـمال غرب السودان بالإضافة إلى مربع/5 مربع/2 في جنوب غرب البلاد وتقوم به شركات غربية.

و- قطاع البنيات التحتية :

الطرق تعتبر شـبكات الطرق من أهم مجالات الإسـتثمار نسـبة لمسـاحة السـودان الشـاسـعة وتباعد أطرافه حيث تغطي شـبكة الطرق الحالية حوالي اكثر من أربعة ألف كيلومتر طولي . حيث تربط هذه الشـبكة ميناء بور تسـودان بمواقع الإنتاج في الشـرق والوسـط والجنوب الغربي. بينما قامت الدولة بإنشـاء حوالي خمسـة آلاف كيلومتر وذلك بربط الدولة بعض الطرق الخارجية مثل طريق

الخرطوم أسوان (جمهورية مصر العربية) ليكون متصلا بميناء الإسكندرية. والطريق القاري الثاني يربط السودان عبر مدينة جوبا بوسط وجنوب إفريقيا أما الطريق الثالث يربط السودان بدول غرب أفريقيا وسائر الدول المطلة على المحيط الأطلسي. هذا بالإضافة إلى الطريق الذي يجري تشييده لربط شرق السودان بدول شرق أفريقيا عبر دولة أثيوبيا هذا فضلا عن شبكات الطرق الداخلية التي تخطط الدولة لإنشائها.

هناك قطاعين أساسين تتوفر فيهما فرص الإستثمار المستقبلية هما:-

أ/ القطاع المروى الحديث:

يعتمد على الري من مياه النيل وروافده بصورة رئيسية والأنهار والأودية الموسمية بجانب مصادر الري من المياه الجوفية، حيث تقدر المساحة المتاحة للإستثمار بهذا القطاع في حدود مليون هكتار من الأراضي الطينية الخصبة حيث تتاح لها مياه الري الصناعي سواءً بالطلمبات من النيل الرئيسي وروافده أو عن طريق السدود الترابية للإستفادة من المياه الموسمية وبجانب ذلك إستغلال المياه الجوفية عن طريق الآبار الإرتوازية 100-40)متر) وإدخال نظام الري المحوري والري بالتنقيط.

تشير الإحصائيات والدراسات للإنتاج الزراعي الحالي إنَّ السودان له ميزات نسبية عالية في إنتاج جملة من المحاصيل الحقلية والمستديمة بالقطاع المروى يمكن تحديد أهمها في الآتي:-

1/ الحبوب الزيتية:

للسودان ميزات نسبية عالية في إنتاج بذرة القطن ، الفول السوداني(فستق الحقل) والسمسم وزهرة عباد الشمس وحبوب زيتية أُخرى لملائمة المناخات وقلة تكاليف الإنتاج.

2/ **الذرة الرفيعة :**

تمكن السودان من إستنباط عينات عالية الإنتاجية تصل في متوسطها إلي 2.5 طن/هكتار وذلك بإضافة الأسمدة وإستعمال التقاوي المحسنة، زيادة على ذلك فإن الذرة الرفيعة تعتبر من المحاصيل التي يمتلك السودان في إنتاجها تجارب وخبرة عالية خاصة أنها المحصول الغذائي لسكان الريف.

3/ **الذرة الشامية:**

رغم أن تجربة السودان حديثة في إنتاج هذا المحصول تجارياً فقد تمكن السودان من إستجلاب عينات مفتوحة (جيز 21) من جمهورية مصر العربية و(مجتمع 45) وهى عينة صفراء وقد حققت إنتاجية عالية مما شجع السودان لإستيراد أصناف الهجين من جنوب أفريقيا. وقد وصلت إنتاجية

الفدان في القطاع المروي3 طن/هكتار من العينات المفتوحة و 3.5-4 طن/هكتار من الهجن وهى إنتاجية مشجعة. غير أن الميزة النسبية للسودان تتمثل في ملاءمة المناخ لزراعتة ووجود الأراضي الطينية الخصبة ووفرة مياه الري مما يجعل من الممكن زراعة مساحات كبيرة تصل إلي 100ألف هكتار ويكون إنتاجها جاهز للتصدير .

4- الأرز:

أن الطلب المتزايد على هذا المحصول على مستوى دول الكوميسا والدول العربية يعطي هذا المحصول أهمية خاصة للإستثمار، خاصة وأن السودان لديه أودية ومنخفضات (خيران) بولاية النيل الأبيض تصل مساحتها إلي 35 ألف هكتار تغمر سنوياً بمياه النيل الأبيض وقد تم إعداد مساحة 3 ألف هكتار لزراعة هذا المحصول الهام وحققت إنتاجية للهكتار بلغت (4-5)طن/ هكتار ، وتقوم فكرة الاستثمار على إقامة السدود الترابية لحجز مياه الفيضان ومن ثم استغلالها في زراعة الأرز المعروف (Upland Rice) ، وتشير التقديرات الأولية في إنتاج هذا المحصول إلي أن السودان يمكنه إنتاج(165)ألف طن أرز سنوياً يقدر المتاح منها للصادر في حدود (150)ألف طن.

4- القوار:

محصول بقولي دخل السودان حديثاً وأثبت نجاحاً كبيراً مما دفع القطاع الخاص السوداني لإنشاء مصنع لعمليات فرز أجزاء حبة القوار والمتمثلة في الجزء الخارجي وهى عليقة للحيوان والجزء الأوسط عبارة عن صمغ القوار أما الجزء الداخلي فهو في شكل بدرة تدخل في صناعة خبز الذرة الرفيعة بجانب إستعمالات أخري لهذا المحصول. يعتبر هذا المحصول مربح وله أسواق رائجة خاصة في الدول الأفريقية التي لا تصلح أراضيها ولا مناخها لزراعة القمح.

6/ الإستثمار البستاني

يمتاز السودان بأن معظم أراضي وسطه وحتى الحدود الأثيوبية جنوباً وشرقاً تصلح مناخاتها لزراعة مجموعة كبيرة من المحاصيل البستانية ويمكن تقسيمها على النحو التالي:-

أ/ المناطق غزيرة الأمطار تجود فيها مزارع نخيل الزيت والبابای والمانجو والجوافة حيث أن أراضيها طينية عالية الخصوبة ومعظمها لم يستغل وهي على طول ضفاف النيل الأزرق الذي يؤمن ري دائم لها بعد فصل الأمطار.

ب/ المناطق متوسطة الأمطار شمالاً تصلح لمجموعة من محاصيل الفاكهة يأتي على رأسها المانجو والقريب فروت والموز حيث أن أراضيها طينية خفيفة تمتد على طول النيل الأزرق ومناطق دوبا وسنار وحتى جنوب ولاية الجزيرة.

بينما تجود محاصيل البساتين بصورة رئيسية بولايتي نهر النيل والشمالية حيث تصلح مناخاتها لزراعة التمور(النخيل) والموالح والقريب فروت والمانجو، كما تجود في هذه الأراضي زراعة مجموعة من الخضراوات والبقوليات والبطاطس والشمام وذلك لبرودة فصل الشتاء.

هنالك مناطق مميزة في السودان ومتخصصة في إنتاج فواكه معينة مثل منطقة أبوجبيهة بغرب السودان (ولاية جنوب كردفان) فهي مشهورة بإنتاج المانجو ويزرع على ضفاف الوديان الخصبة مستفيدة من المياه الجوفية ذات الأعماق الضحلة.

كذلك منطقة جبل مرة ولها طقس البحر الأبيض المتوسط فتجود فيها زراعة المانجو، القريب فروت والبطاطس والبصل.

عموماً فان مجال الإنتاج البستاني يعتبر من المجالات الواعدة وله أسواق متنوعة على المستوى الأفريقي والعربي والأوربي، خاصة وأن معظم الإنتاج البستاني يكون متاحاً في فصل الشتاء حيث نجد أن القارة الأوربية يكسوها الجليد ولهذا فإن السودان له ميزات نسبية في الإنتاج البستاني .

ب/ القطاع المطري الآلي:

تقوم فكرة هذا الإستثمار والذي بدأ منذ الأربعينات على إستغلال السهول الطينية الوسطي في السودان والتي تصل في جملتها إلي أكثر من 20مليون هكتار وتستقبل معدلات أمطار سنوية تتراوح في المتوسط بين700-400 ملم وهى معدلات كافية لإنجاح زراعة مجموعة من المحاصيل الحقلية الهامة .

يمتلك السودان ثلاثة مواقع رئيسية لهذا النمط الإنتاجي والذي يتسم بقلة التكلفة الرأسمالية. هذه المناطق هي:

أ/ شرق السودان:

منطقة القضارف حيث تجود زراعة الذرة الرفيعة والسمسم والقوار وتشتهر المنطقة بإنتاج السمسم الأبيض قليل المرارة والذي يصلح لمجموعة من الصناعات الغذائية .

ب/ منطقة جنوب كردفان:

هبيلا وهى سهول طينية خصبة ومنبسطة تصل معدلات هطول الأمطار فيها 700-500) ملم) وتجود فيها محاصيل الذرة الرفيعة والسمسم والقوار وما زالت فرص الإستثمار فيها بمساحات واسعة متاحة .

ج/ منطقة النيل الأزرق:

مدينة الدمازين وما حولها وهى أراضى طينية ثقيلة تصل معدلات الأمطار السنوية فيها إلي أكثر من 750 ملم وتصلح لزراعة الذرة الرفيعة والسمسم وزهرة الشمس والقوار وتوجد فيها الآن مساحات شاسعة للإستثمار .

أن التقنيات المستعملة الآن تعتمد على الميكنة الكاملة من تحضير الأرض وإلى الحصاد غير أن محصول السمسم ما زالت تواجهه مشكلة تشتُت البذور عند النضج، غير أن السودان قد تغلب على هذه المشكلة بدرجة جيدة من خلال إستنباط عينات تتفتح قرونها بعد 2-3أسابيع من تاريخ نضجها.

محور الخدمات الزراعية وحفريات الري :-

إنَّ السودان يستغل سنوياً مساحات شاسعة بالمحاصيل تصل في جملتها إلى (20مليون)هكتار وهى بالتالي تحتاج إلى حزم خدمية عديدة تحددها نوعية التقنيات الزراعية الممارسة سوءً في إعداد الأرض للزراعة ، وسبل الري والحصاد أو عمليات ما بعد الحصاد بجانب الكميات الكبيرة اللازم توفرها سنوياً .

من المدخلات الزراعية (أسمدة ، مبيدات ، جوالات فارغة ، بذور محسنة)بجانب خدمات إعداد المحاصيل للأسواق الخارجية والداخلية ، أما بالنسبة لمصادر الري فإن السودان يعتمد على الري بالقنوات المفتوحة وهى تحتاج لنظافة سنوياً من الطمي والأعشاب مما يستوجب توفير مجموعة من آليات ومعدات الري المعروفة من كراكات ، شيولات، لودرات ، بلدوزرات ، بوكلينات هذا المجال الهام مازالت فرص الإستثمار فيه قليلة ولم تصل إلي تحقيق 40% من الطلب لهذه الخدمات الهامة والمتمثلة في:

- خدمات حفريات الري وتطهير القنوات للمشاريع المروية الكبرى القائمة والجديدة
- خدمات العمليات الزراعية وما بعد الحصاد .
- خدمات الفرز والتعبئة للمنتجات البستانية

قطاع الإنتاج الحيواني :

الإنتاج الحيواني بأنواعه المختلفة يعتبر من أكبر المجالات الجاذبة للاستثمار سواءً على مستوى القطاع الخاص أو الإستثمار المشترك ويرجع ذلك إلى الثروة الحيوانية الهائلة بالسودان من أبقار، ماعز، ضأن، جمال إذ تبلغ حوالي 130 مليون رأس هي المصدر الرئيسي لإنتاج اللحوم الحمراء إضافة إلى إن السودان مكتف ذاتياً من هذه السلعة وتأتى الميزة الثالثة بوفرة المراعى الطبيعية والأعلاف المائية المركزة والخدمات البيطرية ، لهذه الأسباب فأن مجال الصادر يعتبر غير محدود وتشير الإحصائيات السنوية إلى أنَّ معظم الدول المجاورة في العالم العربي والشمال الأفريقي تحتاج إلى كميات كبيرة من اللحوم الحمراء. وفى الوقت الراهن فأ السودان ن يصدر الضأن والماعز والجمال الحية واللحوم وتقدر الفوائض الحالية كما يلي.

جدول رقم (1) الفوائض الحالية للسودان

الرقم	النوع	الكميه مليون رأس
1	الأبقار	35
2	الضان	75
3	الماعز	10
4	الأبل	15

المصدر: بنك السودان

- هنالك مجالات إستثمار جاذبة في هذا القطاع مازالت تحتاج للتوسع نجملها في الآتي:-

1.خدمات الذبيح وإنشاء المسالخ :-

هنالك فرص إستثمارية واعدة لإنشاء مسالخ بالقرب من مناطق الإنتاج بغرب السودان وأوسطه (ولايتي سنار والنيل الأبيض).

2.خدمات النقل البرى للماشية واللحوم :-

النقل البرى عن طريق السكة الحديد ،الشاحنات ،البواخر ،أو الجو، حيث أن معظم الإختناقات في مجال تسويق وتصدير الماشية واللحوم يعزى لمشاكل النقل وعدم توفره بالحجم المطلوب. كذلك مجال تبريد اللحوم فهو يحتاج لمزيد من الاستثمارات علماً بان السودان في الوقت الراهن به بعض المسالخ (اثنين فيها حديثة) ومزودة بإمكانيات التبريد والترحيل إلى مطار الخرطوم .

3. مجال إنتاج وتصنيع الألبان :

تقوم فكرة الإســتثمار فيه عن طريق إدخال الدم الأجنبي من أبقار الفريزيان وغيرها من الســلالات المحلية والمشــهورة بالســودان (كنانة وبطانة) وذلك لرفع معدلات الإنتاجية من (10) لتر في اليوم من الســلالات المحلية إلى (40) أو(50) لتر وكذلك أيضــا عن طريق الإنتحاب والتهجين والغذاء المناســب والإدارة المقدرة ، خاصــة وأن الســودانَ تتوفر فيه كل مقومات إنتاج الألبان في ســهوله الوســطي حيث الأراضــي الخصــبة المنبســطة الصــالحة لزراعة الأعلاف الخضــراء وتوفر البنيات الأساسية والخدمات والمياه.

وهذا مجال إستثمار مشترك واعد بين السودان و مصر والقطاع الخاص.

5- إنتاج الأسماك :-

هنالك مجموعتان من المسطحات المائية منتشرة على طول أراضــي السودان وتزخر بثروة سمكية هائلة وهى متاحة بدرجات متفاوتة للإستثمار نحصرها في الأتي :-

أ. النيليين الأبيض والأزرق ونهر النيل.

ب. بحيرة النوبة .

ت. بحيرات الخزانات في كل من الروصــيرص وســنار وجبل أوليــاء .

ث. الاستزراع السمكي بالبحيرات الصناعية خاصة على ضفاف النيل الأبيض. المصائد البحرية المتمثلة في ساحل البحر الأحمر الممتد إلى 700 كيلو متر بتوفر فيه الصيد الساحلي والصيد في المياه العميقة . لهذا فأن تنظيم فرص الإستثمار متاحة في هذا القطاع الهام والمتمثلة في :-

1.صيد الأسماك من المسطحات المائية .

2.تسويق اللحوم البيضاء والحمراء.

3.مجمعات إنتاج الأعلاف والمركزات.

4.مشاريع الترحيل المبرد البرى والبحري.

5.خدمات المسالخ والتخزين المبرد.

6. إنتاج الأدوية البيطرية حيث يقدر حجم الطلب السنوي لها بأكثر من (50) مليون دولار.

وتشــجع ســياســات الدولة الحالية بإفســاح المجال للقطاع الخاص للإســتثمار في مجالات تصــنيع وتركيب وإعداد الأدوية البيطرية واللقاحات والأمصال وغيرها كذلك هنالك مجال كبير لولوج الإســتثمار في مجال إســتيراد الســلالات المحســنة والمهجنة من الحيوانات وإنتاج أمهات الدواجن المتخصــصــــة (لحوم / دجاج / بيض) وإنتاج الكتاكيت عمر يوم وإدخال المعدات الحديثة مثل

الفقاســات الكهربائية والمكونات المركزة لإنتاج الأعلاف والآلات والمعدات مثل الشـباك والسـنارات وقوارب الصيد وغيرها من مواعين التعبئة.

المبحث الثاني

قوانين الإستثمار

نظراً لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات التنمية الإقتصادية فقد حرصت حكومة السودان على جذب المزيد من هذه الإستثمارات عن طريق منح العديد من الحوافز والإمتياز للمستثمر الأجنبي ، وتذليل المعوقات النظامية التي تحد منه ،وانشاء هيئة متخصصة تقوم بتوفير الإطار التشريعي والتسويقي اللازمين لإستقلال مقومات جاذبية الإقتصاد السوداني على الوجه المطلوب في وقت تشتد فيه المنافسة بين الدول للحصول على إمتيازات إستثمارية وقامت بسن القوانين المذكوره ادناه :

4-2-1 قانون تشجيع الإستثمار:

تهدف قوانين تشجيع الإستثمار السوداني إلي تشجيع الإستثمار في المشاريع إلي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الإستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني المختلط والعام ويهدف إلي تشجيع الإستثمار في المجالات التالية[1]:-

1/ النشاط الزراعي والحيواني .

2/ النشاط الصناعي .

3/ نشاط الطاقة والتعدين .

4/ نشاط النقل والسياحة والإتصال .

5/البنية والتخزين .

6/الإسكان والمقاولات .

7/البنيات الأساسية والخدمات الإقتصادية والخدمات الإدارية .

8/ تقنية المعلومات .

9/ خدمات التعليم والصحة والمياه .

10/الثقافة والإعلام .

11/مشاريع إعادة التأهيل .

*هذا ويمنح القانون حزمة من الإعفاءات والضمانات والإمتيازات نلخص أهمها في الآتي :-

أ/ إعفاء كامل للرسوم الجمركية للآليات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والحركة اللازمة لقيام

[1] وزارة الإستثمار جمهورية السودان، 2006م، http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm

المشروع .

ب/ إعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل إلي عشر سنوات للمشاريع الإستراتيجية إبتداء من بداية الإنتاج .

ج/ إعفاء من ضريبة الصادرات على السلع المنتجة من المشروع .

د/ منح المشروع الأرض اللازمة مجاناً أو بالسعر التشجيعي.

وتشمل الضمانات:

عدم تأميم أو مصـــادرة المشـــروع أو نزع ملكية عقاراته وعدم الحجز على أموال المشـــروع أو مصـــادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراســـة عليها إلاَّ بأمر قضـــائي، كذلك إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو التصرف فيه وذلك بالعملة التي إستورد بها. كذلك يكفل القانون تحويل الأرباح وتكلفة التمويل على رأس المال.

إسـتعرض القطاع الإقتصـادي تقريراً حول حصـر وتحليل الإسـتثمار الأجنبي المباشـر بالبلاد في الفترة من 2000 – 2010م وأن عدد المشروعات التي إستقطبت الإستثمار الأجنبي في الفترة من 2000– 2010 م بلغت حوالي 556 مشـروعا وفرت حوالي 20600 فرصـــة عمل حيث بلغت نســـبة العمالة الوطنية فيها 82% فيما بلغت نســـبة العمالة الأجنبية 18% وأضـــاف أن نســـبة المشروعات المنفذة مقارنة بالمصدقة بلغت 30% في القطاع الخاص و22% في القطاع الخدمي و17% في القطاع الزراعي مشـــيراً إلي أن الإســـتثمارات الأجنبية تركزت في قطاعات البترول والإتصـالات والبنوك وقطاع صـناعة السكر والأسـمنت وأوصـي التقرير بتفعيل دور المسـتشـاريات الإقتصادية بسفارات السودان بالخارج لإستقبال المستثمر وتكملة كافة إجراءاته عبر وزارة الإستثمار كنقطة إرتكاز والعمل علي توفير البنيات التحتية والخدمات الضـــرورية وإزالة كافة المعوقات التي تعترض الإســـتثمار الأجنبي بالبلاد وأكد القطاع الإقتصـــادي ضـــرورة ترتيب أولويات الإســـتثمار الأجنبي في المرحلة المقبلة وفقاً للخطة الخمســـية 2012 – 2016م بالتركيز علي القطاعات الصناعية والمعدنية والإستفادة من الميزة النسبية للقطاع الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني وأوصـي القطاع بالعمل علي تهيئة بيئة الإســـتثمار والترويج للإســـتثمارات الخارجية لتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة[1].

[1] قدمه السيد الصادق محمد علي وزير الدولة بوزارة الاستثمار 24مايو 2011م.

4-2-2 قوانين الإستثمار في السودان :-

منذ الاستغلال إهتمت الدولة اهتماماً كبيراً باإلإستثمار وهنا نتناول بسرد تأريخي قوانين الإستثمار في السودان والتعديلات التي مر بها وذلك كما يلي:-

(1) قانون الميزات الممنوحة 1956م:-

يعتبر أول تشـريع للإسـتثمار أصـدرته الحكومة الوطنية الأولي والذي كان يهدف إلي تشـجيع الإستثمار وتحويل الإقتصاد من زراعي ورعوي تقليدي إلي إقتصاد صناعي حديث

بحيث يساهم القطاع الصناعي بنسبة كبيرة في الإقتصاد بدلاً من سيطرت الزراعة علي الإقتصاد القومي وتم منح سلطة تطبيق هذا القانون لوزير التجارة والتعاون.

(2) قانون تنظيم وتشجيع الإستثمار الصناعي 1967م:-

ثم اشتقاقه من قانون سنة 1956م (بعد أن تم تكوين وزارة منفصلة للصناعة والتعدين في سنة 1966م وذلك ليواكب توجه الدولة نحو الإعتماد علي الصناعة ، حيث تحولت سلطات الإستثمار بموجبة إلي وزير الصـناعة. وأهم فقراته تشـجيع وإسـتقطاب رأس المال الأجنبي مع تقديم نفس الضمانات والإمتيازات التي تمنح للسودانيين بما في ذلك تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج .

(3) قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي 1971م:-

تم إصداره بعد فترة التأميم التي إنتظمت البلاد عام 1970م وهو في الأساس قانون عام .

1967م وقد أضيفت إليه عدة فقرات ليطمئن الأجانب بعدم تأميم ممتلكاتهم وإستثماراتهم.

(4) قانون التنظيم وتشجيع الإستثمار في الخدمات الإقتصادية لسنة 1973م:-

إشـتق من قانون 1971م بعد تجربة عامين من التطبيق حيث ظهرت الحاجة الملحة إلي فصـل قانون خاص بتشجيع الخدمات الإقتصادية وبصفة خاصة في قطاع النقل والسياحة ونص القانون صراحة علي ضمانات عدم التأميم والمصادرة .

ومنح القانون ميزات هامة منها الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال[1].

وقد تم بموجب هذا القانون تصديق مشاريع هامة مثل فندق الهيلتون والمرديان ومشروعات زراعية كبري مثل مشروع كنانة.

(5) قانون تنمية الإستثمار الزراعي وتشجيعه 1976م:-

[1] وزارة الإستثمار جمهورية السودان، 2006م، http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm

هدف هذا القانون إلي تشجيع رأس المال الوطني علي الإستثمار في مجال الزراعة لتحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية بتحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات وتنويع المحاصيل. ويهدف أيضاً إلي السعي من أجل تحقيق التكامل بين الإنتاج الزراعي والحيواني والتكامل بين الزراعة والصناعة ، وأشتمل القانون علي العديد من الميزات.

الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية والجمركية وأيضاً وردت به العديد من التسهيلات مثل تحويل الأرباح ورأس المال المستثمر (في حالة تصفية المشروع) وأيضاً من التسهيلات تخفيض سعر الكهرباء وفئات النقل وتسهيل التمويل .

نلاحظ أن القوانين 1956إلي 1976 ظلت تشجع قطاع إقتصادي معين دون القطاعات الإقتصادية المختلفة أي قوانين ليست شاملة[1].

(6) قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1980:-

لقد تم مراعاة السلبيات التي تصاحب قوانين الفترة من 1956 إلي 1976 وجاء القانون شاملاً في تشجيع كل القطاعات الإقتصادية المختلفة وتم إسناد الإستثمار إلي جهة مختصة واحدة هي الأمانة العامة للإستثمار التي يشرف عليها وزير المالية وقد حدد القانون قيام وحدات للإستثمار بالوزارات ذات الصلة بالإستثمار لمتابعة المشروعات ولكن أغفل هذا القانون تشجيع وتوجيه الإستثمار الأجنبي إلي الأرياف والمناطق الأقل نمواً وتشجيع الإستثمار في مجال الخدمات الأساسية .

(7) قانون الإستثمار من 1990- 2003م :-

بإنعقاد المؤتمر الإقتصادي الأول لعام 1990 والذي تتضمن توصياتة ضرورة مراجعة قانون الإستثمار في إطار برنامج الإنقاذ الثلاثي وبعد تداول تقارير اللجان المختصة بمراجعة القانون تم إصدار قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990- 1991م.

أهم سماته:

1/ تشجيع الإستثمار في المناطق الأقل نمواً بمنح المزيد من الميزات التفضيلية.

2/ إنشاء إدارة خاصة بالترويج للإستثمار .

3/ إعداد الخارطة إستثمارية الشاملة للبلاد .

4/ إلزام الجهات المختصة بتسليم قطع الأراضي الخاصة بالمشروع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الترخيص .

---

[1] قدمه السيد الصادق محمد علي وزير الدولة بوزارة الاستثمار 24مايو 2011

5/ تكوين الهيئة العامة للإستثمار وقد ضمت مكاتب للتنسيق بين الهيئة العامة للإستثمار والهيئات ذات الصلة مثل الجمارك والتخطيط العمراني وذلك لتسهيل الإجراءات.

(8) قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1996:-

وقد أهتم القانون بصورة خاصة بتبسيط الإجراءات وتقديم الميزات والضمانات والتسهيلات لتشجيع الإستثمار في كافة المجالات الإقتصادية ، كما تم إنشاء وحدات الإستثمار بالولايات تخضع لإشراف وزراء مختصين وإعطاء الصلاحيات للوزارات الإتحادية المختصة في وضع السياسات وأعداد الخرائط الإستثمارية القطاعية .

(9) قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 تعديل 2000م :-

أهم سماته قسم المشاريع الإستثمارية إلي مشاريع إستراتيجية تمنح ميزات خاصة إستثنائية ومشاريع غير إستراتيجية تمنح الإمتيازات المعتادة بجانب منح المزيد من الإعفاءات الضريبية والجمركية .

(10) قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2003م:-

يسمح هذا القانون للولايات بإستصدار قوانين ولوائح وِلائية لتنظيم وتوجيه الإستثمار في الولايات علي ضوء القانون الإحادي الذي يحدد مستويات وأنواع الإستثمار في كل من المركز والولايات تشجيع وحفز الإستثمارات في مجالات النشاط الزراعي (النباتي والحيواني) والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والإتصالات والبنيات الأساسية والخدمات وتقنية المعلومات والصحة[1].

من أهم ميزات هذا القانون حظر التميز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو عربياً أو أجنبيا أو بسبب كونه قطاعاً عاماً أو خاصاً كما حظر التمييز بين المشاريع المتماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو الضمانات بجانب ذلك منح هذا القانون مجموعة من الميزات تمثلت في الآتي:-

1/ الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات يبدأ نفاذها تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط وهذا في حالة المشروعات الإستراتيجية.

2/ أما المشروعات غير الإستراتيجية يتم إعفاءها من ضريبة أرباح الأعمال لمدة لأتزيد عن خمس سنوات للمشروع يبدأ نفاذها من تاريخ بداية التشغيل التجاري.

3/ الإعفاء الكامل من الجمارك لكل إحتياجات المشروع.

4/ منح المشروع الإستراتيجي الأرض اللازمة مجاناً.

5/ منح المشروع الغير إستراتيجي الأرض بالسعر التشجيعي.

---

[1] وزارة الإستثمار جمهورية السودان، 2006م، http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm

6/ تبسيط الإجراءات تتم المعاملات مع المشروعات الأجنبية إتحادياً بوزارة الإستثمار.

7/ حظر القانون فرض ضـرائب أو رسـوم ولائية علي المشـروعات الإتحادية كما منح هذا القانون ضـمانات عدم التأميم والمصـادرة والحجز علي أموال المشروع الإستثماري وضـمان تحويل الأرباح للخارج[1].

(11) قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 تعديل 2007:-

بموجب هذا القانون تم إلغاء قانون تشـجيع الإسـتثمار لسـنة 1996 علي أن تظل اللوائح والأوامر التي صـــدرت والإجراءات التي أُتخذت بموجبه ســارية المفعول إلي أن تلغي أو تعدل ويهدف إلي تشـجيع الإسـتثمار في المشـاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية ويشـجع الإسـتثمار في مجالات النشـاط الزراعي والحيواني والصـناعي والطاقة والتعدين والنقل والإتصـال والسـياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأسـاسـية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصـحة والمياه والثقافة والإعلام وأهم سماته عدم التمييز بين المال المستثمر بسبب كونه محلياً أو أجنبيا أو بسبب كونه قطاع عام أو خاص وإلغاء جميع الإعفاءات الممنوحة لواردات المشـــروعات وفق أحكام وقوانين الإستثمار السابقة علي إن يستثني من ذلك المشروعات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

تسـتمر المشـروعات الإسـتراتيجية (المتعلقة البنية التحتية ، الطرق ، الموانئ ، الكهرباً، الطاقة، السـدود، الإتصـالات، النقل ، أعمال المقاولات، خدمات التعليم والصـحة والسـياسـة وخدمة تقنية المعلومات، مشـروعات المياه والإنتاج الزراعي والعابرة لأكثر من ولاية) وغير الإسـتراتيجية والتي تزاول نشاطها في التمتع بالإعفاء من الضرائب الذي تم منحها له إلي إن تنتهي المدة المحددة لذلك الإعفاء تسـتمر المشـروعات الإسـتراتيجية التي منحت إعفاء من الضـرائب ولم تزاول النشـاط في التمتع بذلك الإعفاء إذا زاولت النشـاط خلال ثلاث سـنوات من تاريخ سـريان هذا التعديل وتسـتمر المشـروعات غير الإسـتراتيجية التي منحت إعفاء من الضـرائب ولم تزاول النشـاط في التمتع بذلك الإعفاء إذا زاولت النشاط خلال عام من تاريخ سريان هذا التعديل.

تحصـل أرباح الأعمال علي حسـب اللائحة التفسـيرية من المشـاريع الصـناعية بنسـبة 10% من صـافي الربح . المشـاريع الخدمية بنسـبة 15% . لا تحصـل إي ضـريبة أعمال من صـافي أرباح المشاريع الزراعية.

---

[1] وزارة الإستثمار جمهورية السودان، 2007م، http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm

من أهم الضـمانات الممنوحة عدم تأميم أو مصـادرة مشـروع إلاَّ بقانون ومقابل تعويض عادل عدم الحجز علي أموال مشروعة أو مصادرتها أو تجميدها إلاَّ بأمر قضائي.

إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته.

فيلاحظ أن قوانين الاسـتثمار من 1980 وحتى 1999 المعدل في 2007 تمتاز بالشـمولية إي لا تشجع قطاع بعينه دون إعتبار للقطاعات الإقتصادية الأخرى.

يهدف قانون تشـجيع الإسـتثمار لعام 1999 المعدل لعام 2000 (والذي يعد من أميز القوانين لتلافيـه لكـل السـلبيـات في القوانين السـابقـة) إلى تشـجيع الإسـتثمـار الأجنبي في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والإتصال والسياحة والبيئة والتخزين والإسـكان والمقاولات والبنيات الأسـاسـية والخدمات الإدارية والإسـتشـارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والإعلام وأي مجال أخر يحدده مجلس الوزراء.

أحكام قانونية تهم المستثمر الأجنبي:-

إستيراد إحتياجات المشروع:-

يتقدم المشـروع بكشـف إحتياجات مشـروعه كاملة وتتم دراسـتها وإجازتها بصـورة للجمارك ويمكن للمستثمر إستيرادها مجتمعة أو على دفعات وفق برنامج محدد .

تسجيل رأس المال الأجنبي:-

يتم تسـجيل رأس المال الأجنبي لدى بنك السـودان بعد تقديم المسـتندات اللازمة والواردة تفصـيلا باللائحة التنفيذية للقانون .

يمكن للمشـروع فتح حسـاب لدى إحدى المصـارف التجارية المعتمدة لدى بنك السـودان يسـمى حساب الإستثمار المفتوح[1].

الإستيراد من الحساب المفتوح:-

يمكن إسـتخدام جزء من التمويل لسـداد خدمات مقدمة للمشـروع في مرحلة التأسـيس ليتكون التمويل الأجنبي من الأتي:-

1. القروض النقدية المحولة بنقد أجنبي حر مقبول لدى بنك السودان.
2. القروض العينية لإستيراد إحتياجات المشروع بموافقة الوزير

[1] د. قاسم الفكي علي ، فاعلية الاستثمارات العربية في تنمية الاقتصاد السوداني.2012م. ص1.

يمكن إعادة تصـــدير رأس المال الأجنبي للخارج في حالة التصـــرف في المشـــروع كليا أو جزئيا أو في حالة تصفيته نهائيا.

في حالة رأس المال الأجنبي المســـتورد يجوز للمشـــروع بعد موافقة الوزير أن يعيد تصـــديره بذات الصفة التي إستورد بها في الأول.

يجوز للمشـــروع إســـتخدام العمال والخبراء الأجانب ،بالنســـبة للخبرات المطلوبة التي لاتتوفر في السودان وذلك وفقا لقوانين العمل السارية بالبلاد[1].

[1] وزارة الإستثمار جمهورية السودان، 2006م، http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm

المبحث الثالث

الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان

السودان بمساحته الشاسعة وموقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية سواءً في ظاهر الأرض أو باطنها بجانب تنوع مناخه يدعم ترشـــيحه من قبل منظمة الأغذية الزراعية العالمية الفاو في العام 1974م بأن يكون (ســـلة غذاء العالم)، وذلك ماتوفرت له من إمكانيات إقتصـــادية كبيرة لم تتوفر لكثير من البلدان ولكن رغم ذلك لم يتمكن السـودان من الإسـتغلال الفاعل لهذه الموارد وتسـخيرها لبلوغ مسـتويات رفيعة من التنمية الإقتصـادية وذلك لضـعف الإمكانيات المالية التي تسـاعد علي تفعيل هذه الموارد وإستثمارها للإستفادة منها اقتصادياً[1].

أولاً: الفرص التي يوفرها السودان للعالم الخارجي :

يرتبط السـودان بعلاقات تجارية مميزة مع دول العالم وذلك نابع من سـياسـة حكيمة في التعاون مع الدول الصديقة وتسيير كسب الاتصال والتعاون وإحترامه للمبادئ والأعراف والقوانين الدولية، ولذلك يســعى لأن يكون الدولة الرائد في التعامل مع شــركائه التجاريين لتعزيز فرص الإنضــمام لمنظمة التجارة العالمية.

وتركز الاستراتيجية الأقصـى للسودان علي بعض القطاعات بإعتبارها قطاعات واعدة يتوقع لها أن تلعب دوراً هاماً في تنويع مصـــادر الدخل القومي، وهذه القطاعات متمثلة في القطاع الزراعي والصــناعي والقطاع السـياحي وقطاع النفط والمياه المعدنية. لذلك يسـتهدف السـودان الإسـتثمار الأجنبي في هذه القطاعات وقد وفر لها مناخاً مدعماً بالحوافز والتســهيلات الإســتثمارية المخبرية والمتمثلة في:-

- موقع إستراتيجي وإستقرار سياسي ينتظره.
- موانئ مفتوحة علي الخطوط الملاحية الدولية والتي تتمتع بمواصفات عالمية حول المرسي.
- إعفاءات متميزة ضرائبية وجمركية علي السلع الرأسمالية والسلع الأولية التحضير.
- معادن نفيسة تحت الأرض ذات قيمة إضافية عالية.
- عمالة رخيصة وماهرة ومتوفرة في أي مكان وزمان.
- لاتوجد قيود علي تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.

---

[1] د/ قاسم الفكي علي ، فاعلية الاستثمارات العربية في تنمية الاقتصاد السوداني ، 2012م ص 3.

- إجراءات لمحاربة الإغراق في السوق بأتباع سياسة الميزة النسبية .
- تسيير إجراءات الترخيص.
- مناطق سياحية متميزة وسهلة التطور وتتمتع بمواقع متميزة تساهم في جذب السياح الأجانب

ثانياً: حاجة السودان للعالم الخارجي

في ظل السياسة الحكيمة للسودان والمتمثلة في الإنفتاح الإقتصادي والتجاري والإستثماري الحر مع دول العالم المختلفة، فأن السودان لابد أن يرتبط بعلاقات وطيدة مع مختلف دول العالم في إطار المتغيرات العالمية المتسارعة تحت مسمي العولمة والسياحة المصاحبة لها . ومن هنا ينبغي علي المشرعين وصانعي القرار أن يكونوا علي دراية بإحتياجات السودان من التعاون الإقتصادي الخارجي المتمثل في:-

أولاً: يرتبط السودان بعلاقات تجارية وطيدة مع مختلف دول العالم فهو يصدر إلي دول عديدة كما أنه يستورد بذات القدر من دول عديدة ومع أتساع رقعة التبادل التجاري للسودان تبرز الحاجة إلي الآتي:-

1/ تجسير فجوة العجز التجاري مع العالم الخارجي عن طريق زيادة الصادرات السودانية إلي العالم الخارجي بزيادة الإستثمارات الموجهة نحو الصادر.

2/ توسيع قاعدة التعامل الضيق مع العالم الخارجي بزيادة حجم التبادل التجاري خاصة جانب الصادرات ذات المنشأ السوداني وذلك بإستخدام الوسائل الآتية:-

أ/ ضرورة تعزيز العلاقات الإقتصادية بقيام الملاحظات التجارية الهامة في العالم الخارجي ، وزيادة تبادل زيادات الوقود التجارية بين السودان والشركاء التجاريين القدامى والحدثين.

ب/ المشاركة المتبادلة في المعارض الدولية والتي تقام في هذه الدول وفي السودان للتعرف بنوعية الصناعات والمنتجات الوطنية.

ج/ التقيد التام بالمواصفات العالمية نحو تحسين جودة المنتجات السودانية والدعاية والترويج لها في الأسواق الخارجية. [1].

تم إستخدام الفترة الزمنية ادناه كنموذج لتدفق الإستثمارات الأجنبية في السودان.

[1] بنك السودان، مجلة المصرفي 2004م .العدد33.

بلغت حجم الإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة بواسطة وزارة الإستثمار الإتحادية خلال الفترة من 2000 – 2007م مبلغ 15 مليار دولار (هذا المبلغ من واقع تقديرات دراسات الجدوى المقدمة ولا تشمل الدراسات البترولية).

وعلى حسب المعلومات الصادرة من جهات الإختصاص (وزارة الإستثمار، بنك السودان، وزارة الطاقة) نجد ترتيب الدول العشرة الأولى من حيث حجم الإستثمار بالسودان خلال الفترة من 2000 – 2007م كمايلى:-

جدول رقم (2) حجم وإتجاهات الإستثمارات الأجنبية بالسودان خلال الفترة من 2000 -2007 (بالتركيز على الدول العربية):

القطاع / الدولة	الصناعى	الخدمى	الزراعى	قطاع البترول	الجملة
الصين	4040.5	1728.5	5	6000000	6005774
ماليزيا	2616	8684.1	0	4220000	4231300.1
الهند	228.7	638.3	0	2160638.3	2161505.3
الكويت	49.9	1481522.9	410.8	21000	1502983.6
الإمارات	24804.5	162467.5	128.3	170000	3574003
السعودية	112512.8	94100.2	6738.1	0	213360.1
مصر	50261.3	30659.7	1309.5	0	82230.5
الأردن	27302.6	39092.3	0	0	66394.9
لبنان	8677.7	31048.1	115	0	39840.8
قطر	0	1118.8	1739	26199.9	29057.7
الجملة	230502	1851060.4	10445.7	12597838.2	14689847.3

المصدر : بنك السودان 2011م

من الجدول والشكل أعلاه وكمؤشر عام يمكن القول أن حجم الإستثمارات الإجنبية خلال الفترة 2000-2007م تفوق ال15 مليار دولار منها مايفوق ال 2.3 مليار دولار تدفقات إستثمارات عربية أى حوالى 15% من إجمالى التدفقات خلال تلك الفترة وأن معظمها كانت من الكويت إذ تمثل إستثماراتها بالنسبة للمجموعه العربيه حوالي 65% والباقي من الإمارات ،السعوديه ،مصر ،الأُردن

،لبنان ،قطر ،وذلك على حسب ترتيب حجم تدفق الإستثمارات للسودان خلال تلك الفترة ،أما88% الباقيه تدفقت من الصين في المرتبة الأُولى ثم تليها ماليزيا في المرتبه الثانيه ثم الهند في الثالثة . ويتضح أيضاً من الجدول أعلاه كمؤشر عام أنَّ معظم الإستثمارات إتجهت إلى قطاع البترول إذ يمثل حوالى 85% من إجمالي الإستثمارات التي تدفقت للسودان خلال تلك الفترة بحجم تدفق فاق 12 مليار دولار ،ثم يليه القطاع الخدمي بحجم تدفق حوالي 2 مليار دولار، ثم يليه القطاع الصناعي بحجم تدفق حوالي 230 مليون دولار ثم أخيراً القطاع الزراعي بحجم ندفق 10 مليون دولار ، ومن خلال هذا الإستعراض التفصيلي والذي يشير إلى الأهية النسبيه لجاذبية القطاعات الإقتصاديه للإستثمارات الأجنبية خاصة العربية والمتطلبات التنمويه من حيث الإمكانيات المحلية والميزه النسبية في ذلك يأتي القطاع الزراعي في مؤخرة قائمة الجاذبية الإستثمارية وهي أن تستوجب التوقف عنده في دولة كالسودان يعول عليه كثيراً بأن يكون مساهماً رئيسياًفى غذاء العالم بما له من أمكانات زراعية تؤهله لتحقيق ذلك .

الإستثمارات العربية فى السودان لفترة 2000-2007م :-

بلغت الإستثمارات العربية المصدقة (وزارة الإستثمار الإتحادية) خلال الفترة من 2000-2007م مبلغ 10 مليار دولار وهى تمثل 66% من أجمالى حجم الإستثمارات الأجنبية المصدقة خلال الفترة (وهى لا تشمل الإستثمارات البترولية) والبيان أدناه يوضح حجم الإستثمارات العربية المصدقة بالأقطار للفترة من 2000-2007م[1].

جدول رقم (3) يوضح حجم الإستثمارات العربية المصدقة (وزارة الإستثمار الإتحادية) خلال الفترة من 2000-2007م (بالأعوام) (القيمة مليون دولار) .

الأعوام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	الإجمالى
الجملة	65	613	442	442	811	2522	2522	2484	9952
النسبة	%1	%6	%5	%4.4	%8	%25.3	%25.3	%25	%100

المصدر: وزارة الإستثمار الإتحادية (الإدارة العامة للمعلومات والمشروعات) 2011م.

من البيان فى الشكل أعلاه يلاحظ بصورة عامة أن هناك زيادة فى حجم الإستثمارات العربية المصدقة خلال تلك الفترة ويلاحظ أن عام 2005م يحظى بأعلى حجم إستثمارات مقارنة بالأعوام

[1] بنك السودان، مجلة المصرفي 2008م .العدد37.

الأخرى وذلك لتوفر مناخ السلام والإستقرار الأمنى بالسودان حيث وصلت الى 2.5 مليار دولار بزيادة قدرها 1.7 مليار عن عام 2004م وذلك نتيجة لتوفر مناخ السلام وتوقيع إنفاقية نيفاشا لأن عنصر الأمان والسلام عامل مهم فى جذب الإستثمارات الأجنبية .

جدول رقم (4) يوضح الإستثمارات المنفذة لبعض الدول العربية من عام 2000-2007م (تشمل قطاع البترول)

القطر	حجم راس المال المستثمر	نسبة المساهمة للإجمالى
الكويت	1502983.3	%65
الإمارات	327400.3	%16
السعودية	213360.1	%9
مصر	82230.5	%4
الإردن	66394.9	%3
لبنان	39840.8	%2
قطر	29057.7	%1
الجملة	2291267.9	%100

المصدر : بنك السودان المركزي 2011م.

من الجدول والشكل أعلاه نجد أنَّ أجمالى الإستثمارات المتدفقة للسودان خلال الفترة من 2000 حتى2007م لهذه الدول بلغت حوالى مبلغ2 مليار دولار (تشمل قطاع البترول) وإحتلت الكويت الصدارة فى قائمة الدول العربية التى لها إستثمارات بالسودان إذ بلغت الإستثمارات المتدفقة خلال تلك الفترة مبلغ 1.5 مليار دولار أي مايعادل 65% من إجمالى التدفقات العربية ثم يليها الإمارات بمبلغ 357 مليون دولار أى مايعادل 16% من إجمالى التدفقات العربية ثم تليها السعودية بمبلغ 213 مليون دولار مايعادل 9% من إجمالي ألإستثمارات.

تفصيل النشاط الإستثمارى لكل دولة :

1. الكويت : حجم رأسمالها المستثمر حوالى 1.5 مليار دولار وتتجه إستثماراتها إلى العقارات والمصارف والإنشاءات والإتصالات والبترول وبعض الإستثمارات الصناعية .

نماذج للمشروعات المنفذة :

- بنك المال المتحد .
- شركة زين للهاتف السيار (مشروعات مشتركة).

- الخطوط الجوية السودانية (مشترك).
- شركة هجليج لخدمات البترول (مشترك).
- فندق البحر الأحمر (مشترك).

2. دولة الإمارات العربية المتحدة : حجم رأســـمالها المســـتثمر حوالى 357 مليون دولار وتتجه إستثماراتها إلى قطاع المصارف والإتصالات والبترول وصناعة الإسمنت.

نماذج للمشاريع المنفذة:

- مصرف السلام.
- مصرف الخرطوم.
- مشروع واحة الخرطوم.
- مصنع دبى لإنتاج العصائر.

3. المملكة العربية الســعودية : حجم الإســتثمارات المســجلة ببنك الســودان حوالى 213 مليون دولار وتتجه هذة الإســـتثمارات إلى القطاع الخدمى (النقل) يليه قطاع الزراعة ثم القطاع الصـــناعى (صناعة الإسمنت).

نماذج للمشاريع المنفذة :

- مصنع السلام للأسمنت.
- مشروع تلا بولاية نهر النيل.
- مشروع الرآجحى الزراعى.
- مصنع أسمنت عطبرة (مشترك).

4. جمهورية مصــر العربية : حجم الإســتثمارات حوالى 82 مليون دولار نجد أنَّ معظم الإســتثمارات المصـــرية إتجهت نحو القطاع الصـــناعى (مواد بناء , مواد غذائية) ثم يليه القطاع الخدمى (المصارف , النقل , المطاعم) ثم الزراعة.

نماذج من المشروعات المنفذة :

البنك المصرى السودانى , مشروع جياد السويدى للكابلات , مطعم جاد السياحى , ومطعم الجراند كافى , ومصنع بنان لحبال البلاستيك .

5. المملكة الإردنية : حجم إستثماراتها حوالى 66 مليون دولار إتجهت إستثماراتها إلى القطاع الزراعى (تربية مواشى) ثم القطاع الخدمى .

نماذج للمشاريع المنفذة :

مصنع الأمجد لحديد التسليح شركة أسمنت تريدرز (صومع لتعبئة الأسمنت السائب وشركة بشائر الأردنية بنهر النيل (تربية وتسمين المواشى)

6. دولة لبنان: حجم إستثمارتها 39 مليون دولار حيث إتجهت إلى القطاع الخدمى (المصارف، الإتصالات) يليه القطاع الصناعى (مواد غذائية، مواد البناء) ثم القطاع الزراعى.

نماذج للمشروعات المنفذة :

بنك بيبلوس:

7. دولة قطر: حجم إستثماراتها حوالى 29 مليون دولارتتجه إستثماراتها نحو البترول ثم القطاع الزراعى (تربية المواشى) ثم القطاع الخدمى (العقارات , المصارف)[1].

8. نماذج للمشروعات المنفذة:

بنك الجزيرة القطرى , شركة مواشى للإستثمار وأيضاً مشروع شركة الديار القطرى العقارى

إتجاهات الإستثمارات العربية بالسودان:

يتضح من التفاصيل أعلاه أن تدفق الإستثمارات الأجنبية (العربية) إلى السودان منها ما يتجه الى قطاع دون الأخر ومنها مايتجه إلى جزء من السودان دون الأخر وذلك لأعتبارات تلعب دوبر فى ذلك منها:

- توفر البنية التحتية من طرق وجسور ومواصلات وإتصالات وكهرباء ومياه الخ..... وهى تعتبرمن أهم العوامل التى تعمل على توجه الإستثمارات.
- الحوافز والإعفاءات الضريبية.
- نظرة المستثمر نفسه (خبرته) عوامل تتعلق بالمستثمر نفسه.

سوف تتناول فى هذا الجانب إتجاهات الإستثمارات العربية من حيث:

أ. التوزيع على القطاعات الإقتصادية المختلفة.

ب. التوزيع الجغرافى بين أجزاء السودان المختلفة.

أولاً: توزيع الإستثمارات العربية المصدقة من حيث توجهها للقطاعات الإقتصادية المختلفة[1].

---

[1] بنك السودان، مجلة المصرفي 2008م .العدد39.

[1] بنك السودان، مجلة المصرفي 2008م .العدد39.

جدول رقم (5) يوضح الإستثمارات العربية المصدقة بالقطاعات الإقتصادية المختلفة خلال الفترة من 2000-2007م

القطاع	القطاع الخدمى المصدق	القطاع الصناعى المصدق	القطاع الزراعى المصدق	جملة الإستثمارات المصدقة
الكويت	174	13	32	219
قطر	49	177	1	229
الإمارات	774	69	26	869
السعودية	1.281	1.891	337	3.509
الأردن	167	1.154	203	1.524
مصر	343	433	12	788
لبنان	656	304	–	960
سوريا	686	325	231	1.242
العراق	90	57	1	148
فلسطين	30	34	4	68
اليمن	198	15	6	219
سلطنة عمان	47	–	–	47
ليبيا	134	2	–	136
الضومال	2	–	–	2
الجملة	4.631	4.474	853	9.952
النسبة	%47	%45	%8	%100

المصدر : وزارة الإستثمار الإتحادية (الإدارة العامة للمعلومات والمشروعات) 2011م .

نلاحظ من خلال القراءة لإتجاهات الإســـتثمارات العربية المصـــدقة خلال الفترة من 2000 حتى 2007م أنَّ معظم الإســـتثمارات العربية المصـــدقة أتجهت للقطاع الخدمى وقد بلغت جملة حجم الأموال المصـدقة مبلغ 4.6 مليار دولار بنسـبة 47% من إجمالى الإسـتثمارات المصـدقة ثم يليه القطاع الصـناعى بحجم مصـدق قدره مبلغ 4.5 مليار دولار بنسـبة 45% من إجمالى الإسـتثمارات المصدقة فى أخر القائمة القطاع الزراعى يحجم أموال مصدقة بلغت 853 مليون دولار بنسبة 8% من إجمالى الإسـتثمارات العربية المصـدقة لتلك الفترة فنجد الإسـتثمارات المصـدقة إتجهت للخدمى

والصـــناعى فهذة القطاعات ذات عائد ســـريع ومخاطرها غير عالية مقارنة بالقطاع الزراعى الذى يلاحظ ضـــعف التوجه إليه مقارنة بباقى القطاعات الإقتصـــادية المختلفة وذلك لمخاطره العالية وصعوبة التمويل فيه وعائده غير سريع .

جدول رقم (6) يوضـــح توزيع الإســـتثمارات لبعض الدول العربية على القطاعات المختلفة خلال الفترة من 2000-2007م حسب مصدر بنك السودان:

الدولة / القطاع	الصناعى	الخدمى	الزراعى	البترول	الجملة
الكويت	49.9	1481522.9	410.8	21000	1502983.6
الإمارات	24804.5	162467.5	128.3	170000	357400.3
السعودية	112521.8	94100.2	6738		213360.1
مصر	50261.3	30659.7	1309.5		82230.5
الأردن	27302.6	39092.3	0		66394.9
لبنان	8677.7	31048.1	115		39840.8
قطر	0	1118.8	1739	26199.9	29057.7
الجملة	223617.8	1840009.5	10440.7	217199.9	2291267.9
النسبة	%10	%80	%1	%9	%100

المصدر : بنك السودان 2011م

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أنَّ 80% من الإستثمارات العربية المتدفقة الى السودان خلال الفترة أعلاه تتجه إلى القطاع الخدمى ثم يليه القطاع الصناعى بنسبة 10% من جملة الإستثمارات المتدفقة ثم قطاع البترول بنســـبة 9% وأخيراً نحو الزراعى فالإتجاه ضـــعيق نحو القطاع الزراعى فالتدفقات أليه ضعيفة للغاية فهى بنسبة 1% مما يعنى أن معظم الإستثمارات العربية إتجهت الى القطاع الخدمى لأن نسبة عائداته سريعة وهنالك سهولة فى تنفيذ المشروع

ثانياً: إتجاهات الإســـتثمارات العربية المصـــدقة خلال الفترة من 2000-2007م من حيث التوزيع الجغرافى بالسودان.

جدول رقم (7) يوضح توزيع الإستثمارات العربية المصدقة خلال الفترة من 2000-2007م من حيث التوزيع الجغرافي بالسودان.

القطاع	عدد المشاريع المصدقة	توزيع المشاريع للولايات		النسبة
الخدمى	569 مشروع	بالخرطوم	150	الخرطوم 18%
		النيل الأبيض	1	النيل الأبيض 1%
		عابر للولايات	463	عابر للولايات 81%
الصناعى	552 مشروع	الخرطوم	514	الخرطوم 93%
		نهر النيل	8	نهر النيل 1%
		البحر الأحمر	14	البحر الأحمر 3%
		الجزيرة	1	الجزيرة و النيل لأبيض 1%
		النيل الأبيض	1	
		عبر الولايات	14	عبر الولايات 3%
الزراعى	50 مشروع	الخرطوم	20	الخرطوم 40%
		الجزيرة	1	الولايات الأخرى 60%
		النيل الأبيض	1	
		القضارف	1	
		نهر النيل	1	
		البحر الأحمر	1	
		شمال كردفان	1	
		*	24	
الجملة	1171			

نلاحظ من المعلومات أن إتجاهات الإستثمارات العربية المصدقة خلال الفترة من 2000 حتى 2007 على حسب التوزيع الجغرافى لهذة الإستثمارات معظمها تتمركز بالعاصمة الخرطوم وأنَّ 93% من المشروعات المصدقة للقطاع الصناعى خلال تلك الفترة تمركزت بولاية الخرطوم وذلك لتوفر الخدمات من كهرباء ومياه وإتصالات وطرق ومواصلات وأسواق تستوعب المنتجات فهذة العناصر تعتير من أهم العناصر التى تساعد على جذب الإستثمارات إلى المناطق المختلفة بالسودان وهناك قلة قليلة إتجهت إلى بعض الولايات مثل الجزيرة ، نهر النيل، البحر الأحمر،

القضارف، النيل الأبيض، شمال كردفان أما بقية الولايات فتعتبر غير جاذبة للإستثمارات وذلك من خلال القراءة لهذة التوزيعات المصدقة.

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:-

1/ تحفيز قواعد العمل والتشغيل داخل الدولة.

2/ عدم الإستقرار الاقتصادي.

3/ عدم الإستقرار السياسي الذي يتبعه بالضرورة عدم إستقرار إقتصادي.

4/ إرتفاع الضرائب وتعددها.

5/ عدم توفر الكفاءات.

6/ ضعف البنيات التحتية.

7/ عدم وجود قاعدة بيانات متكاملة[1].

[1] وزارة الاستثمار2004،ورقة عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان،ص6 .

المبحث الأول

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

نسبة لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر فى العالم سوف نقوم بتقسيم العالم إلى أقاليم وذلك لتوضيح اكثرها قدرة على جذب الاستثمار الاجنبي المباشرة على النحو الأتي :

(أ) شهد الإستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية هبوطاً في بداية العقد ، ليصل مستوى متدنياً في 2003 وبالرغم من هبوطة في عام 2005 ظلت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الدول المستقبلة للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث عمل النمو القوي وضعف الدولار الأمريكي على جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين بالرغم من ذلك، فان قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2005 تمثل فقط 15% من الناتج المحلى الإجمالي الأمريكي وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة 37% للملكة المتحدة و32% لكندا. و25% لألمانيا . ومن المتوقع أن يشهد الاستثمار الأجنبي في أمريكا ارتفاعا كبيراًخلال الفترة القادنة إذ أنها ستظل أكثر المواقع جاذبية للمستثمرين من بين الدول المتقدمة.

(ب) شهد الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم أوربا ارتفاعاً بنسبة 20% في عام 2005 بعد تراجع بنسبة 33% في عام 2004 وبالرغم من إنخفاض الإستثمار الأجنبي في المملكة المتحدة خلال النصف الأول من هذا العقد، إلاَّ أنها ستظل من أكبر الدول الأوربية وثاني دول العالم جذباً للإستثمار الأجنبي ، وذلك بسبب سياسة الإنفتاح للإستثمار، وأسواق العمل المرنة والقطاع المالي المتطور ،والعضوية بالإتحاد الأُوربي إضافة إلى عامل اللغة الإنجليزية بإعتبارها اللغة العالمية للأعمال. من ناحية أخرى تتمثل المحاذير حول آفاق الإستثمار في المملكة المتحدة بالتدهور المحتمل في بيئة الأعمال نتيجة التدهور في سوق العمل وزيادة الإجراءات الحكومية وإرتفاع أعباء الضرائب والمخاطر الأمنية إضافة إلى فشلها في الإنضمام للإتحاد الأُوربي وسوقه النقدي. إلاَّ أن حجم السوق في المملكة المتحدة ووجود المجمعات الصناعية ومراكز التميز العلمي ومهارات رأس المال البشري ، ستلعب دوراً هاماً في جذب الإستثمار الأجنبي لقطاعات مثل الخدمات المالية والبرامج الإلكترونية والأدوية والتكنولوجية الحيوية[1].

(ج) في إقليم الأسواق الناشئة وبإستثناء أمريكيا اللاتينية وإقليم الكاريبي فقد قدرت الزيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 وهي زيادة معتبره. فقد كان أداء تلك الأسواق جيداً في السنوات

---

[1] حاتم مهران ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد التاسع العدد الثاني ، 2007م.

الأخيرة ،حيث سجل الناتج المحلى الإجمالي معدلات نمو بلغت 8.5% في عام 2004 و 7.7% لعام 2005 (مقاسة على أساس القوة الشرائية للدولار). وبالرغم من أن عوامل مثل الطلب الخارجي القوي وإزدهار الأسعار قد طغت في تفسير إزدهار الإستثمار الأجنبي المباشر، إلاَّ أن هناك عوامل هيكلية لعبت دوراً ايجابياً أيضاً في بعض الدول مثل تركيا التي أحرزت تقدما في مجال الإصلاح الإقتصادي وخصخصة الإتصالات والقطاع المالي. ويلاحظ أن درجة تركيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الناشئة ظلت عالية ، حيث حصلت عشر دول في على60 % من إجمالى تلك الإستثمارات ولو أن درجة التركيز كانت أقل معدل70% فأكثر خلال التسعينيات من القرن الماضي . وقد ضمت الدول العشر قائمة تقليدية من الدول شملت الصين البرازيل والمكسيك ودولتين من دول أوربا ألوسطى ، بينما ظهرت روسيا والهند كقادمين جدد لتلك القائمة[1].

(د) زاد إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر لأسيا وأُستراليا بدرجة كبيرة في عام 2004 ، بينما تقل بدرجة كبيرة أيضا في عام 2005م . باعتبارها ثاني أكبر الاقتصاديات العالمية وافتخارها بأكبر الأسواق الإستهلاكية (حيث يقطنها 130 مليون من السكان الميسرين) كان من المتوقع أن تمنح اليابان حوافز كبيرة للمستثمرين . الاَّ أن الواقع يشير إلى غير ذلك ، إذ تقلص الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 إلى حوالي نصف متوسط قيمته خلال الفترة 2001 – 2003م ليمثل فقط 2% من الناتج المحلى الامالى لعام 2005 بالمقابل فقد جذبت الدول الآسيوية النامية كميات كبيرة من الإستثمار الأجنبي والتي تعتبر الأعلى كنسبة من إجمالى الكميات التي جذبتها كل أقاليم الأسواق الناشئة لعام 2005. بزيادة نسبتها 25% عن عام قيمتها في 2004و 61% عن قيمتها في 2003. وكما كان الحال عليه في السنوات القليلة الماضية ، فقد إستقبلت الصين أكبر الإستثمارات من بين الأسواق الناشئة ، بما يوازي 20% من إجمالى تلك الإستثمارات بالدول النامية لعام 2005م ،وتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث مواقع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(هـ) وبسبب كبر حجم السوق المحلى وآفاق القوة ، ولأسباب تتعلق بتنافسية التكلفة ، يقوم أصحاب الأعمال بتنفيذ إستثمارات جديدة في الصين، وإلى درجة ما، بإعادة توطين التسهيلات الإنتاجية من أسواق ناشئة أخرى إلى الصين. وتؤكد مسوحات معاصرة للأعمال بأن الصين هي الموقع الريادي للإستثمار بمعظم المعايير، خاصةً للشركات التي تبحث عن مستهلكين جدد وكذلك للشركات الحساسة لتكاليف العمالة، كذلك تعتبر الصين من المواقع الجيدة لأنشطة البحث

[1] حاتم مهران ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد التاسع العدد الثاني ، 2007م.

والتنمية، كما أن جاذبيتها للإستثمار تشكل كل القطاعات والصناعات بما فيها شركات الصناعات التحويلية والخدمات (بما في ذلك تقنية المعلومات والخدمات المالية) والتي إكتسبت جاذبيتها بالنمو الإقتصادي والتكلفة المتدنية.

(و) في حين تعتبر الصين في مقدمة قائمة مواقع الإستثمار في الإقليم الآسيوي لعدد من السنين، فان رغبة المستثمرين في الهند تعتبر تطورت حديثاً. بينما تركز الإستثمار الأجنبي في الصين في الصناعات التحويلية واللوجستيات الأكثر كثافة في رأس المال ، فأن إنسيا بات الإستثمارات الأجنبي للهند كانت أغلبها في مجال تقنية المعلومات ومراكز الإتصالات، التي لا تتطلب إنسيابات الإستثمار الأجنبي، كما أن قطاعات تصنيع العربات أو التعدين قد جذبت كميات كبيرة من الإستثمار الأجنبي في عام 2005م بينما ستساعد الزيادة المؤخرة لسقف الملكية الأجنبية من 49% إلي 74% وبذلك إستمرار نمو الإستثمار الأجنبي في الهند. إلاَّ أنه سيظل متدنياً مقارنة بحجم الإقتصاد وإمكانياته الكامنة. فبالرغم من إنفتاح قطاع الصناعات التحويلية للإستثمار الأجنبي وتحرير قطاع الإتصالات إلا أن فرص ذلك الإستثمارفي قطاعات أُخرى تعتبر محدودة ومن بين العوامل التي تعوق الإستثمار الأجنبي في الهند قوانين العمل غير المرنة، وضعف البنية التحتية وخاصة الإمداد الكهربائي. وقد أشارت نتائج مسوحات لشركات الإستثمار إلى شكوك معظم تلك الشركات حول حدوث تغيير سريع للبنى التحتية للهند ، حيث أن مجال التقدم في هذا الصدد يعتبر محدوداً بسبب سوء الموقف المالي العام للحكومة.

(ز) امافى أمريكا اللاتينية وإقليم الكاريبي فقد كانت عوامل النمو الإقتصادي والتحسن في بيئة الإقتصاد الكلى والطلب القوي على السلع. ودعم السياسات لقطاع الصناعة التحويلية . إضافة إلى النمو في الولايات المتحدة، بمثابة القوى من وراء المستوى العالي للإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005، الذي سجل زيادة بمعدل 9.3% من مستواه لعام 2004 إلاَّ أن إنسيابات الإستثمار مازالت أقل بكثير عن ما سجله الإقليم لبقية الإقليم ، حيث بلغ نصيبها 44% من الإجمالى في عام 2005 كما أن المكسيك قد تقدمت على البرازيل للمرة الخامسة على التوالي كأفضل موقع لإستثمار الأجنبي في الإقليم[1].

(ح) وفى إقليم شرق أوربا ، حيث دول التحول الإقتصادي. وصل الإستثمار المباشر معدلات عالية في عام 2005. بزيادة بلغت 12% من مستوياته لعام 2004 وبالتالي فإنه يكون قد أزاح للمرة الأولى

---

[1] حاتم مهران ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد التاسع العدد الثاني ، 2007م.

إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي ليصبح ثاني إقليم للإستثمار الأجنبي من بين الأقاليم الأسواق الناشئة وترجع عودة الإستثمار الأجنبي المباشر للإقليم نتيجة للإنسيابات الكبيرة لروسيا. وقرب إكتمال الخصخصة على نطاق واسع في بعض الدول، وعودة الإستثمار لدول وسط أوربا حديثة العضوية في الإتحاد الأوربي بعد تقلصه في عام 2003، والنمو القوي لتلك الإستثمارات في البلقان، وإستثمارات النفط في أزربيجان وكازخستان، كما شهدت أُوكرانيا إستثمارات أجنبية لأول مرة في 2005.

(ط) أما بالنسبةللأسواق الناشئة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ارتفع الإستثمار الأجنبي في عام 2005 بدرجة ملحوظة ،بالرغم من مستوياته المتدنية أصلا. ويشير التقرير إلى التفاوت الكبير بين دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يضم أقطاراً ذات ببيئة أعمال جيدة بين دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يضم أقطارا أخرى مثل إيران والجزائر ببيئة ضعيفة للغاية، كما أن إتجاهات العولمة قد تخطت معظم دول إقليم، الذي يعاني من عدم الإستقرار السياسي والإقتصاديات الموجهة من قبل الدولة الاَّ أن هناك جهود تبذل في كل دول الإقليم لتبني سياسات صديقة للإستثمار الأجنبي، بما فى ذلك إجراءات التحرير، وبيع المؤسسات العامة وتقليص القيود على التجارة الخارجية ، من ناحية أخرى، بالرغم من المخاطر الأمنية ،فإن إزدهار أسعار النفط وبعض الإصلاحات في السياسات قد أدت إلى إرتفاع ملحوظ في إنسياب الإستثمار الأجنبي لأقطار الشرق الأوسط ، بإستثناء تونس، إذ تضاعفت تلك الإستثمارات في الأقاليم في عام 2005،كما جذبت الجزء الأكبر من الزيادة في تلك الإستثمارات خلال الفترة 2004– 2005. لقد كان الجزء الأكبر من تلك الإستثمارات نتيجةً لعمليات الخصخصة الواسعة التي شملت بعض المؤسسات في القطاع المالي. أن الإحتياطيات الضخمة والتكلفة المتدنية لإستخراج النفط بالإقاليم هي أسباب كافية للشركات الأجنبية للحافظ على إستثماراتها في المنطقة أو زيادتها، إلاَّ أن جاذبية الإقليم لأي نوع أخر من الإستثمارات ستظل محدودة . وبالرغم من التحركات المكثفة نحو التحرير، فإن التقدم في الإستثمارات الأجنبية يتوقع أن يكون بطيئا ، بسبب المخاطر السياسية الناجمة عن الوضع في العراق والتوترات المتصلة ببرنامج إيران النووي والنزاع العربي الاسرائيلى، والتي لها تأثيرها السلبي على الإستثمارات المباشر بالإقليم[1]..

(ي) بالنسبة لأقاليم إفريقيا جنوب الصحراء ، فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية في عام 2005 زيادة بمعدل 51% من مستواه لعام 2004، إلاَّ أن الجزء الأكبر منها كان في شكل إندماجات وأستحوذت في جنوب أفريقيا، أهمها شراء البنك الأفريقي الجنوبي بواسطة بنك باركليز (المملكة

[1] حاتم مهران ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد التاسع العدد الثاني ، 2007م.

المتحدة) لقد أرتفع الإســـتثمار الأجنبي أيضـــاً في عدد من الدول الإقليم الأخرى، بســـبب النمو الإقتصـــادي ،حيث ســـجل الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي للإقليم معدل نمو بلغ 5.2 % في عام 2005، بينما بلغ معدل النمو للدول المصـــدرة للنفط بالإقاليم 6.4% لنفس العام . وقد كانت أنغولا وغينيا الإســـتوائية ونيجيريا الدول الأخرى في الإقليم التي جذبت إســـتثمارات أجنبية، كانت جميعها في قطاع النفط، ومن المتوقع أن لا يعود الإســـتثمار الأجنبي لمســـتواه العالي الذي تحقق في عام 2005 إلاَّ خلال 2009 –2010 بينما يظل نصـــيب الإقليم في الإســـتثمارات الأجنبي المباشـــر معتدلا بنسبة قدرت في المتوسط بحوالي 1.4% خلال الفترة 2006 – 2010م[1].

جدول (8) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات الدول (مليون دولار)

البيان	1998	%	1999	%	2000	%	2001	%	2002	%
جمالي العالم	694457		1088263		1491934		735145		651188	
لدول المتقدمة	484239	70	837760	77	1227476	82	503144	68	460334	71
لدول النامية	187610	27	225140	21	237894	16	204801	28	162145	25
وسط وشرق أوروبا	22607	3	25362	2	26563	2	27200	4	28709	4

المصدر: الاونكتاد ، تقرير الإستثمار العالمي 2003 .

جدول (9) التغييرات في النظم الوطنية الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر (1995–2002).

البيـــان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الإستثمار فيها	64	65	76	60	63	69	71	70
عدد التغييرات التنظيمية	112	114	151	145	140	150	208	248

[1] حاتم مهران ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد التاسع العدد الثاني ، 2007م.

أكثر ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر (1)	106	98	135	136	131	147	194	236
أقل ملائمة للإستثمار الأجنبي المباشر (2)	6	16	16	9	9	3	14	12

المصدر: الاونكتاد ، تقرير الإستثمار العالمي 2003

جدول (10) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول الأجنبية (مليون دولار)

البيـــان	1998	1999	2000	2001	2002
الصين	43751	40319	40772	46846	52700
المكسيك	11933	12534	14706	24731	13627
هونج كونج (الين)	14770	24596	61938	22834	13718
البرازيل	28856	28578	32779	22457	16566
بولندا	6365	7270	9342	8830	4119
سنغافورة	6389	11803	5407	8609	7655
تشيلي	4638	9221	3674	5508	1603
الدول العربية	8402	4297	2333	5944	4474

المصدر: الاونكتاد ، تقرير الإستثمار العالمي 2003

جدول(11) تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية (مليون دولار)

البيـــان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
البحرين	329.3	179.5	453.7	358	91.8	218

مصر	886.9	1065.3	2919.4	1235.4	509.9	647
العراق	1.1	7.1	-6.9	-3.1	1	-
الأردن	360.9	310	158	39.2	169.1	56
الكويت	20	59.1	72.3	16.3	39.5	7
لبنان	150	200	250	297.8	249.3	257
ليبيا	-82.3	-150.2	-118.4	-142.1	100.6	96
المغرب	1079.3	333.1	849.5	201.3	2657.8	428
عمان	65	101.4	20.8	23.4	48.6	40
قطر	418.3	347.3	113.3	251.6	237.4	326
السعودية	3043.5	4289.2	-780	-1883.6	19.8	350
السودان	97.9	370.7	370.8	392.2	574	681
سوريا	80	82	263	270	205	225
تونس	365.3	668.1	367.9	778.8	486.4	821
الإمارات	232.4	257.7	-984.9	260.5	-155.6	95
اليمن	-138.5	-219.4	-194.3	-200.9	-204.9	64
الإجمالي	7169.1	8401.9	4297.2	2332.8	5943.5	4474

المصدر: الاونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي 2003

المبحث الثاني

فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر: Benefits of Foreign Investment

تكشف تشريعات الدول المضيفة تجاه الإستثمار الأجنبي أنَّ الدول التي تبقي الإستثمار تتوقع فوائد مادية ومعنوية متنوعة من صفقة الموارد التي تحقن بها الشركات هذه الدول. ولربما كان خلق العمالة ونقل التكنولوجيا النافعة والمهارات أو الإدخار أو الإيراد من العملات الأجنبية من أهم الأهداف المعلنة لهذه الدول.

بالإضافة إلي ذلك تود بعض الدول الحصول علي فوائد وخاصة في الموارد الطبيعية بغية أهداف تشجيع التنمية الإقليمية ولزيادة الإيرادات الضريبية المحلية.

توسيع العمالة:- Employ Expansion

إن الدلائل التجريبية المتفرغة عن توسيع العمالة التي تنتج عن الإستثمار الأجنبي غير مقنعة بطريقة أو بأُخرى. ويعتقد بعض المراقبين بأن إحلال الشركات متعددة القوميات محل الشركات المحلية قد يقلل العمالة في الواقع.

ويعتمد هذا الجدل علي الكثافة العمالية التي تستخدمها الشركات متعددة القوميات ضئيلة وأنَّ هذه الدول النامية في توسيع العمالة يندر تحقيقه، ولم ترد نسبة إستخدام العمالة في هذه الشركات عن 1% من القوة العاملة إلا في القليل من الدول، وتضعف الإستثمارات البرازيل والمكسيك حين تستخدم الشركات الفرعية للشركات المتعددة القوميات حوالي نصف القوة العاملة في القطاع الصناعي، وأسبانيا قبل عام 1970 عندما كانت تعتبر دول نامية وتشمل أيضاً سنغافورة (قطاع السياحة والصناعة) وجامايكا (السياحة والبوكسايت) وربما كوبا قبل كاسترو كأمثلة للدول الصغيرة نسبياً[1].

نقل التكنولوجيا: Technology Transfer

يعتبر نقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة ثاني الفوائد الأساسية للإستثمار الأجنبي ويمكن إعتبار الموضوع ثانوياً وينطوي علي عمليات غريبة وآلات حديثة متقدمة Sophisticated إلا أنَّ في الواقع مهم جداً في سوق المعلومات المتميزة بعدم الكمال والاحتكار. إذا نظراً لأن معظم نشاطات البحث والتطوير التي قامت بها شركات في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان فأن بحوزة هذه الشركات

---

[1] مالكوكم جبلر – مايكل رومار ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، 1995م

مهدراً للمعلومات المهمة عن التكنولوجيا وعمليات الإنتاج ووسائل التسويق والإدارة الحديثة . أما الشركات الصغيرة التابعة للدول النامية فأنها توفر نوعاً آخر من فوائد التكنولوجيا هو تطويع التكنولوجيا الغربية القديمة أوضاع الدول النامية وتقدم اختراعات تقلل التكاليف في مجال الصناعات الصغيرة الحجم فإذا أمكن تقلل هذه المعلومات للدول المضيفة ازداد النمو والإنتاجية في الأجل الطويل وتعتمد استفادة الدول النامية من هذه الفرص إلي ثلاث عوامل :-

1/ قدرة الدول المضيفة علي استيعاب المعلومات الجديدة والذي يحددها مهارات مواطنيها.

2/ رغبة الشركات المتعددة القوميات في تلبية رغبة الدول المضيفة ويقلل التكنولوجيا.

3/ سياسات الدول المضيفة تجاه نقل التكنولوجيا وخلق المعلومات وهضمها إجمالا.

فوائد العملات الأجنبية: Foreign Exchange

الهدف الثالث من وراء سماح الدول النامية للإستثمارات الأجنبية هي الحصول علي العملات الأجنبية، وكان تأثير إستثمارات هذه الشركات علي ميزان مدفوعات الدول النامية مهدد ببعض الجدل، فقد أشارة دراسة نشرت في عام 1973م كانت قد غطت حوالي 100 شركة متعددة القوميات إلا أن الأثر الباقي لهذه الشركات علي ميزان المدفوعات يعتبر صغيراً جداً أو لايكاد يذكر. ووجدت الدراسة أن في نصف الحالات قامت الشركات بتصدير عملات أجنبية (عن طريق الإستيراد من الخارج وإعادة تحويل الأرباح) [1]. أكثر من جلبها، ولكن لا نستطيع القول علي أن هذه النتائج تنطبق علي جميع الشركات وجميع الدول بظهور دراسات تجريبية أخري الا أن هذه النتائج علي كل حال تقوم بإظهار نقطة أساسية في فهم فوائد العملات الأجنبية (الناتج عن مشاريع الشركات المتعددة القوميات) إذ يجب التركيز علي صافي إيرادات العملات وليس علي الإجمالي، لان هنالك جزاً كبيراً من عائد الصادرات لا يبقى في الدول المضيفة نفسها.

الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي على إقتصاديات الدول المضيفة:-

تؤكد العديد من الأدبيات الإقتصادية في العالم أن للإستثمار الأجنبي اثاراً سلبية عديدة ومؤثرة على الإقتصاد الوطني للبلدان النامية التي تستقبله لحاجتها الماسة إلى التمويل لأغراض التنمية والتطور.. حيث يؤكد المتخصصون بأنه يؤثر سلبا على كل من الإستثمار المحلي ويجبره على التراجع بسبب عدم قدرته على المنافسة والمجاراة وعلى توازن ميزان المدفوعات وعلى الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للبلد المضيف.

---

[1] مالكوكم جبلر – مايكل رومار ، وآخرون، مرجع سبق ذكره.

وعليه فإن بعض هذه الدول تعمل جاهدة على تخفيف حدة هذه الآثار وتجاوزها عبر إتباع سياسات إقتصادية إصلاحية تهدف منها إصلاح أوضاعها الإقتصادية وتحسينها وذلك عن طريق فرض قوانين جديدة وتشريعات تنظيمية تخدم فيها أهدافها الإقتصادية والإجتماعية وخططها التنموية الجارية وتدفع بها نحو التقدم إلى الأمام.

لقد عمد الغرب إلى ترويج فكرة الدور الرائد للإستثمار في عملية التنمية وإستحالة كفاية المدخرات المحلية أو إمكانية تعبئتها لتمويل التنمية فيها.

وبهذا ربط بين حركة التنمية وانسياب رأس المال الأجنبي وكانت النتيجة هي الإعتماد المتزايد على الغرب في التمويل الخارجي تحت تأثير هذه الفكرة أفرطت مجموعة الدول النامية على الإعتماد على التمويل الخارجي، وعجزت بالنتيجة عن تعبئة الفائض الإقتصادي الممكن الذي يمثل جوهر التغلب على مشكلة التمويل والعكس صحيح تماماً حيث أن الأمر يتطلب ضرورة الإعتماد على التمويل الذاتي الذي يمكن زيادته من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات الإقتصادية التي يمكن أن تتبعها الدولة في تنمية إقتصادها الوطني[1].

فيما يأتي بعض الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي على إقتصاديات الدول المضيفة:

1- من الإنتقادات الشائعة التي توجه ضد ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة في البلدان المضيفة هو أنها تركز جل إهتمامها في توظيف إستثماراتها في الصناعات الإستخراجية لغرض إعادة إستخدامها في بلد منشأ رأس المال من دون بذل أي مجهود من أجل الدخول في نشاط الصناعات التحويلية وتطويرها بما يتناسب مع أهداف وطموحات هذه الدول التي تبغي النمو والتطور.. وهذا النوع من الإستثمار يتميز بالتبعية للمؤسسة الأم لأنه يسيء إلى البلد المضيف ولا يضيف إليه شيئاً.

2- تقوم بعض الشركات الأجنبية الموردة الإستثمار بتوريد التكنولوجيا على شكل حزم، ليتعذر على كادر البلدان المضيفة للإستثمار من تفكيكها والتعرف على مفرداتها بهدف تطويعها وإكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية المطلوبة لتصنيع مفرداتها بما يتناسب مع ظروفها وقدراتها العلمية والإقتصادية والإجتماعية.

إن هذا الأمر كما هو واضح سوف يؤثر سلبا على إمكانية إكتساب الكادر الفني المحلي للمهارات التكنولوجية الحديثة والمتنوعة كما أن هذه الشركات من جانب آخر لا تسند للعاملين لديها من

---

[1] أمير حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004-2005م.

الملاك الوطني، إلا المواقع الوظيفية الروتينية التي لا تتطلب خبرات فنية عالية.. وهي بذلك لا تسمح بخلق فئة جديدة من الفنيين أو من رجال الأعمال من ذوي المهارات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتسويقية وتحجب عنهم إمكانية فتح أفاق إقامة مشاريع وطنية جديدة ومتطورة وبذلك يبقى البلد المضيف للإستثمار في دوامة من التخلف[1].

3- يرفض المستثمر الأجنبي في الغالب نقل التكنولوجيا المتطورة التي بحوزته بحجة أن البلد المضيف غير قادر على هضم وإستيعاب هذه التكنولوجيا المتطورة والحديثة.. لذا فهو يفضل إستيرادها من الخارج كاملة مع خط الإنتاج والتجميع وبذلك يتجاهلون أحد الأهداف الرئيسة المهمة للبلدان المضيفة وهي قيام الشركات على التدريب الفني العامل لديها ومنحه فرصة هضم وإستيعاب هذه التكنولوجيا والإستفادة من تطويع وتصنيع مفرداتها وإستخداماتها في مواقع إقتصادية أخرى بما يتناسب مع ظروفها الإقتصادية.

4- كثيراً ما تقوم الشركات الأجنبية بإستيراد مدخلان الإنتاج من الخارج كالمواد الأولية والمنتجات الوسطية وكذلك إستيراد الأدوات الإحتياطية اللازمة لصيانة المشروع عند الحاجة بعد تشغيله من بلدانها الأم عادة، مقابل إعتماد أقل على المدخلات المحلية مما يؤدي إلى حدوث ضرر جسيم في مصالح البلد المضيف الإقتصادية والى عجز في الميزان التجاري بما يضعف من قدراته على الإستفادة من موارده الطبيعية وزيادة مدخراته التي هو بأمس الحاجة إليها.

5- أن منح المستثمر الأجنبي درجة من السيطرة الإدارية بحكم مساهمته في رأس المال على مشروعات الإستثمار سوف يحد أو يضعف أحيانا من فعالية السياسات الإقتصادية في البلد المضيف ويقيد بدرجات متفاوتة من إستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة ميزان المدفوعات أو في إتخاذ أي إجراء إقتصادي مناسب له تأثير وفعالية إيجابية على نشاطاتها الإقتصادية.

6- أن الإستثمار الأجنبي المتمثل بالشركات الأجنبية يجعل من البلد المضيف يفقد بعض قدراته على إتخاذ بعض القرارات الإقتصادية والسياسية الخاصة بإدارة شؤونه الإقتصادية مما يزيد من تبعية هذه البلدان للدول المتقدمة.. فضلاً عن أن هذه الشركات الأجنبية تتمتع بالقوة التفاوضية والتساومية على إختيار وتحديد مواقع الإستثمار وحجمه ونوعه عبر إنتاج أسلوب يتسم بالإنتقائية في إختيار مواقع إستثماراتها مما يخلق نوعاً من التعارض بين أهداف ومصالح هذه الشركات

---

[1] أمير حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره. 2004-2005م.

الأجنبية المستثمرة مع ما هو مخطط في مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة أو المعدة لتلك البلدان.

7- أن الشركات المستثمرة الأجنبية العاملة في مجال الخدمات كوسائل الإعلام والخدمات الثقافية غالباً ما تؤثر سلباً على الأنظمة الإجتماعية والثقافية والقيم التقليدية في البلدان المضيفة إذ تتمكن هذه الشركات من نشر الثقافة الغربية وخاصةً الأمريكية من خلال بيع برامجها الثقافية ومجلاتها وموسيقاها وأفلامها وكتبها بأسعار زهيدة لا تتعدى سعر الكلفة إلا قليلا بحيث لا يصبح بمقدور الشركات المحلية من منافسة هذه الأسعار الرخيصة. وبناء عليه فإن هذه الشركات تفرض قيمها وثقافتها وتقاليدها على المجتمعات الأخرى وتقود إلى الإخلال والإضطراب بالأنظمة الإجتماعية والقيم والتقاليد الإجتماعية الأصيلة والراسخة التي تربت عليها هذه المجتمعات أجيالاً طويلة.

8-حرمان البلد المضيف للإستثمار الأجنبي من الإيرادات الضريبية التي تفرض على رؤوس أموال الشركات الأجنبية أو على الأرباح المحولة إلى الخارج أو على إستيراداتها من المدخلات الأجنبية وفقاً لما تفرضه إتفاقية (ترمس) وكذلك ما تفرضه منظمة التجارة العالمية على أعضائها من شرط المعاملة الوطنية (المعاملة بالمثل) عند فرض القوانين والضرائب والرسوم على النشاط الإستثماري الأجنبي أسوة بالمحلي ويكون هذا الأمر خسارة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد إلى حد كبير في تمويل تنميتها على الإيرادات الضريبية.

9-إن جزءاً أساسياً من الإستثمار الأجنبي يتكون من أرباح تتحقق محلياً ومن هنا تبرز مشكلة أمام صانعي القرار المحليين فأما السماح للشركات الأجنبية بتحويل معظم أرباحها إلى أوطانها الأم مما يعني السماح لها بإمتصاص الثروات التي تم توليدها حديثاً جراء نشاطها داخل البلد المضيف، أو إشتراط قيام هذه الشركات بإعادة إستثمار هذه الأرباح محليا.. وهذا يعني فعلاً السماح لها بتوسيع وزيادة سيطرتها على الإقتصاد الوطني وبالتالي توسيع هيمنتها على السوق المحلية مما يرفع من معدلات أسعار السلع والخدمات مؤدية في النتيجة إلى زيادة أرباحها مرة أخرى.

10- أن منح حرية كبيرة للشركات الأجنبية في مزاولة نشاطها دون رقيب سوف يعزز من قدرتها على التهرب من ألاذعان للقوانين والتشريعات الصادرة عن حكومة البلد المضيف وتذرعها بحجج مختلفة مما يتطلب متابعة شؤونها بمهنية عالية ومنعها من تخطي أي شكل من أشكال التجاوز.

11- يعتقد بعض الإقتصاديين بأن الإستثمار الأجنبي يؤدي إلى خلق التبعية وتنمية التخلف لأنه قائم بالأساس على الإستغلال الفاحش للأيدي العاملة الرخيصة وإستغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف مؤدية بالتالي إلى فقدان الإستقلال الإقتصادي والسياسي وإلى مزيد من التبعية[1].

الدروس المستفادة للدول النامية:-

في هجوم لاذع على نظرية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول جذب الاستثمار المستندة فقط إلى المناخ الجيد للاستثمار (متمثلا بصفة أساسية في الإجراءات الاقتصادية مثل تخفيض أو إلغاء الضرائب) يشير التقرير إلى فشل تلك النظرية وتسببها في إحباط إنسياب الإستثمار الأجنبي للعديد من الدول. إن المناخ الجيد للإستثمار حسبما تراه تلك المؤسسات يمكن أن يكون شرطاً ضروريا، الا انه غير كاف لجذب الاستثمار الأجنبي ومن أفضل الأدلة على ذلك ، فشل الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول الإفريقية التي خضعت لتلك الشروط وتقيدت بها لفترات طويلة ، ويرجع السبب الأساسي لذلك الفشل إلى عوامل تتصل في المقام الأول بضعف البنية التحتية(الكهرباء والمياه والمطارات والموانئ والاتصالات) والخدمات الصحية ونظم التعليم والإدارة العام، لتلك هي الاحتياجات الأساسية للدول النامية، خاصة في أفريقيا، والتي توفرها الحكومات كمتطلب أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

وبالرغم من مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها لصادرات الدول النامية واستبدال شعار "التجارة وليس العون "بشعار" العون من أجل التجارة " إلا أن الانفتاح الاقتصادي الذي يشير إليه البنك الدولي وما يؤدى أليه من تحويل للتقنيات الجديدة واكتساب لمداخلها لم تعد أمرا مجديا إذ أن نظرية تحويل التقنيات المصاحبة لنظريات التجارة الحرة ما هي إلا تمرين أكاديمي ليس هناك ما يدلل على حدوثه على أرض الواقع طالما أن الفترة الزمنية التي منحت لأحداث ذلك التحويل قد طال أمدها ولم تثمر عن شيء يذكر في هذا المجال وتفاديا لتكرار أخطاء الانصياع للنصائح ألخاطئة للمؤسسات المالية العالمية، والتا تكررت في مجالات متعددة من بينها الانفتاح الأعمى للتجارة العالمية والاستثمار، كان لابد من إعادة النظر في مقاربات التنمية، وخاصة في الدول النامية، في هذا الصدد يشير التقرير إلى تجربة وكالة ترقية الاستثمار الماليزية التي تبرز التحديات الأساسية التي تواجه مجهودات ترقية الاستثمار، والتي تعتبر مثالاً رائعا للنجاحات التي تحققت على مستوى العالم، تعمل تلك الوكالة حاليا لتنفيذ الخطة ألخمسيه التاسعة لماليزيا، حيث قامت بالاشتراك مع الوزارات بتحديد القطاعات الرئيسية

---

[1] أمير حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره. 2004-2005م.

المستهدفة بالاستثمار كجزء من الخطة القومية للتنمية، كما تقوم بتجنيد فرق لتحليل الاحتياجات المحددة لكل قطاع ،في ما يتصل بالبني التحتية والعمالة الماهرة والنظم و الأسواق إضافة إلى اتصالاتها المباشرة مع الشركات العالمية الرائدة لإنهاء العقود والصفقات وتقوم تلك الوكالة أيضا بمراقبة التغيرات في الأهداف والوسائل والأدوات والتحديات التي تواجهها حسب مرحلة التطور الإقتصادي من أهم تلك التطورات، أن ماليزيا تتحول الآن من مرحلة التصنيع الذي يتسم بكثافة عالية في العمالى والسلع، إلى أنشطة كثيفة في التكنولوجية بهدف رفع إنتاجية ودخل العامل، وعليه فقد أصبح الاهتمام أكثر بتوفر العمالة الماهرة والجامعات التي يمكنها تدريب العمالة المستقبلية حيث أصبحت نوعية التعليم محددا هاما للميزة النسبية في جذب الاستثمار الأجنبي خلاصة الأمر، أن ترقية الاستثمار تتطلب مقاربة تفصيلية تتضمن النظر بالظروف المحددة للاقتصاد، بما في ذلك الظروف الجغرافية، والقطاعات المستهدفة، والمرحلة التنموية[1].

يشير التقرير كذلك إلى إحدى التطورات الهامة التي تتمثل في ظهور بعض الشركات في الدول النامية كمستثمرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقد نالت كل من البرازيل وروسيا والهند والصين اهتماما خاصا في هذا الصدد فبالرغم من أن تلك الأقطار ما زالت مستوردة للاستثمار الأجنبي إلا أن بعض الشركات قد أصبحت الآن مصدر الانسياب الاستثمار الأجنبي المباشر للخارج ، كما تبحث العديد من الشركات عن وجود لها في الخارج للحصول على الموارد والمهارات والعلامات التجارية بهدف تحسين مواقعها التنافسية. إلا أن ازدواجية المعايير التي بدأت تلوح في الأفق في الدول المتقدمة، وخاصة في الدول الغربية، قد تمثل تهديداً حقيقيا لاستمرار ذلك النوع من الاستثمار. لذا يصبح التعاون بين أقطار الجنوب أحد أهم المخارج الهامة من ذلك المأزق. ولعله من المهم في هذا الصدد أن التقرير قد أشار إلى ظاهرة جديدة نسبياً أثارت إتمام متزايد يتمثل في انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض الأسواق الناشئة نحو دول نامية قريبة منها وتربطها بها عوامل ثقافية. ولعله ليس بمستغرب آن تكون الدول المستثمرة الجديدة هي الأكثر تقدما بين الاقتصاديات الناشئة، مثل الأقطار في منظمة أمم الجنوب شرق آسيا واقتصاديات شرق أوروبا، وجنوب إفريقيا، وروسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية ، إضافة إلى الصين التي أصبحت رائدة في ذلك المجال[1].

---

[1] حاتم مهران، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية.

[1] حاتم مهران، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية.

النموذج النظري للدراسة :

صياغة النموذج النظري للدراسة على النحو التالي:

GFDI= F (GDEF,GGDP, GOP,GEX ,G INF,DUM)= 1

GGDP= F(GDEF,GINF,GFDIe, DUM

حيث :-

GFDI ≡ معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر

GDEF ≡ معدل نمو عجز ألموازنة العامة

GGDP ≡ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

GOP ≡ معدل نمو ألإنفتاح التجاري

GINF ≡ معدل نمو التضخم

DUM ≡ متغير صوري(سياسةالتحرير الإقتصادي)

GFDIe ≡ معدل نمو الإستثمار الأجنبي المقدر

ويمكن التعبير عن مكونات الصيغة بأخرى أكثر تحديداً.

$$\mathbf{GFDI = G\ DEF\ \beta_1 + GGDP\ \beta_2 + GOP\ \beta_3 + GEX\ \beta_4 + IN\ F\ \beta_5 + DUM\ \beta_6 + Ut \longrightarrow 1}$$

$$\mathbf{GGDP = GINF\ \beta 1 + GDef\ \beta_2 + GFDIe\ \beta_3 + DUM\ \beta_{4+UT} \longrightarrow 2}$$

حيث أن:

ومن ذلك يتم ألتأكد من صحة الإفتراضات الواردة في المبحث الأول عن كل من عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي, والإنفتاح الإقتصادي, وسعر الصرف الأجنبي, ومعدل التضخم وسياسة التحرير الإقتصادي في السودان في الفترة من (1985-2010م).

وتستخدم كل من t الإحصائية لقياس وتفسير قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كل على حدة، وقيمة F المحسوبة لقياس مستوي المعنوية الكلية للنموذج، ومن ثم حساب معامل التحديد R^2 لقياس القوة التفسيرية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكذلك حساب قيمة دربن وات سون D.W لمعرفة ما إذا كان النموذج يعاني من مشكلة إرتباط ذاتي أم لا.

الشواهد التطبيقية وتحليل النتائج:

لمعرفة الأثر الفعلي للمتغيرات المستقله على الإستثمار الأجنبي المباشر أُجري تحليل الإنحدار الخطي المتعدد بإستخدام بيانات تم جمعهامن تقارير بنك السودان والبنك الدولي في الفترة من

(1985 –2010). اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وبذلك تم الحصول على النتائج التالية :

GFDI = .14GDEF-2.12 GGDP-4.44GOP+2.66GEX+1.74GINF+.51DUM+UT⟶ 1
t = (.73) (-1.20) (-1.88) (2.44) (162) (.60)
F = 2.96
R^2= .50
D .W = 2.04

GGDP = .15INF +.04GGDP +.14FDIe +.28 DUM + UT ⟶ 2
T = (.79) (1.46) (2.12) (1.98)
R2 =.64
D .W.= .60

في معادلة الاستثمار الاجنبي وبإجراء إختبار F يتضح أن قيمة F المحسوبة هي (2.96) وهي أكبر من الجدولية (2.66) عند مستوى معنوية (.05). مما يعني ان النموذج بشكلة العام معنوي . وبالنظرإلى معامل التحديد2 R يتضح أن حوالي (50%) من التغيرات في الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة محل الدراسة ناتجة بسبب التغيرات المستغلة مما يعني أن هنالك متغيرات أُخرى تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر لم ترد في النموذج .

إختبار الإرتباط الذاتي:

وللقيام بذلك نعتمد علي إحصائية داربن واتسن حيث يتم الإختبار علي أساس مقارنة قيمة (DW) المتحصل عليها من القيم النظرية (dl, du) المتحصل عليها من جدول دربن واتسن وباجراء إختبار دربن واتسون (D .W) إتضح أن قيمة (D .W) المحسوبة هي (2.04) و dl (.44) وdu (2.01) وعند مقارنتها نجد أن قيمة (D .W) تنحصر.

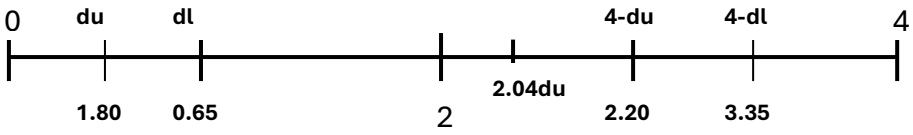

حيث تشير الأرقام داخل الأقواس إلى قيمة t الإحصائية في المعادلة (1) (T.Value)

من النتائج أعلاه يتضح أن وبإجراء إختبار (t) لتقدير معنوية المتغيرات المستقلة والتي تشير إلى جودة المتغيرات وقدرتها على تفسير التغير في المتغير التابع (الإستثمار الأجنبي المباشر)

1/ بالنسبة الى عجز الموازنة الحكومية ذو نتيجة موجبة مع الإستثمار الأجنبي المباشرممايجعانا نقبل بفرض العدم القائل: لا توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان ونرفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة سلبية ذات

دلالة إحصائية بين عجز الموازنة وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان وعند مستوى معنوية (5%) تظهر النتائج عند مقارنة (t) المحسوبة(.73)أنها أصغر من (t) الجدولية (1.73) أنها غير معنوية بالرغم من أن العلاقة التي ظهرت موجبة وبالنظر إلى معامل المرونة .14 أنه ضعيف ويعكس ضعف العلاقة بمعني أن الفائض الصغير في الموازنةلا يؤدي إلى زيادة في الإستثمار الأجنبي المباشر .

2/ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي :

بالنسبة للمتغير المستغل (GGDP) اتضح ان العلاقة المقدرة سالبة مما يجعانا نقبل بفرض العدم القائل :لا توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان ورفض الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان إلا أنه وبأجراء إختبار (t) انها غير معنوية أي أنها لاتؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب ضعف معامل المرونة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرتة على جذب المزيد من الإستثمار الإجنبي المباشر .

3/ الإنفتاح الإقتصادي التجاري :

بالنسبة للمتغير المستقل(GOP) إتضح أن العلاقة المقدرة سالبة مما يجعلنا نقبل فرض العدم القائل بأنةHo : لاتوجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان ونرفض الفرض البديل القائل بأنه Ha : توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان .

وبإجراء اختبار (t) تحت مستوي معنوية (5%) وأن قيمة (t) المحسوبة (-1.88) وهي اصغر من قيمة الجدولية (1.73) (t) وهي غير معنوية وتظهر أن الزيادة في الإنفتاح الإقتصادي ليس لها علاقة بالإستثمار الأجنبي المباشربشكل معنوية وذلك لأن الواردات السودانية أكبر من الصادرات .

4/ معدل سعر الصرف (GEX) :

بألنسبة للمتغير المستقل سعر الصرف إتضح ان العلاقة المقدر موجبة مما يجعل القبول بالفرض البديل ممكن Ha : أي توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصـــائية بين ســـعر الصـــرف وتدفق الإســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة إلى الســـودان , ورفض فر ض العدم القائل بأنه:لا توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان . وبإجراء إختبار وبإجراء اختبار (t) تحت مســـتوي معنوية (5%) وأن قيمة (t) المحســـوبة (2.44) وهي اكبر من قيمـة (t) الجدولية (1.73) وهي معنويـة ,وتظهر انـه اذا كـانت العملـة مقومة بوحدة واحدة من الدولار مقابل وحدات من العملة المحلية ,تؤدي الي تحســـن في العملة المحلية وبالتالي جذب الإستثمار الأجنبية المباشرة , وبالنظر إلى معامل المرونة نجد انه يستجيب بصـورة كبيرة ويظهر أن الزيادة في سـعر الصـرف تؤدي إلى زيادة أكبر في الإسـتثمار الأجنبي المباشر و بشكل معنوي .

5/ معدل التضـخم (GINF): بألنسبة للمتغير المستقل معدل التضـخم إتضـح ان العلاقة المقدر موجبة مما يجعل القبول بفرض العدم ممكن والقائل بأ توجد علاقة موجب ذات دلالة إحصـــائية بين معدل التضخم وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان ورفض الفرض البديل القائل بأنه Ha: لاتوجد علاقة موجبه ذات دلالة إحصـــائية بين معدل التضـــخم وتدفق الإســـتثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان..

وبإجراء إختبار وبإجراء (t) تحت مستوي معنوية (10%) وأن قيمة (t) المحسوبة (1.62) وهي اكبر من قيمـة (t) الجدولية (1.33) وهي معنويـة , وبـالنظر إلى معـامل المرونـة(1.74) نجد أنه يســتجيب بصــورة كبيرة ويظهر أن الزيادة في معدل التضــخم تؤدي إلى زيادة أكبر في الإستثمار الأجنبي المباشروبشكل جوهري, وتفسيره بان الدولة تقوم بسياسة توسعية بالإنفاق على مشــاريع البنى التحتية والتوســع في المشــاريع التنموية مما يؤدي إلى جذب الإســتثمار الأجنبي المباشـر لأن في ظل التضـخم تكون العملة المحلية مقومه بغير سـعرها الحقيقي وهذا يجعل حامل العملـة الأجنبيـة هو المســـتفيد والعمـالـة التي تعمـل في المشـــروعـات الأجنبيـة .ويرى بعض الإقتصـــاديين انه في المراحل الأُولى للتنمية الاقتصـــادية يكون معدل التضـــخم بنســـبة متوســـطة مطلوب لزيادة النمو الإقتصادي.

6/ سياسة التحرير الإقتصادي (DUM).

بألنسبة للمتغير المستقل سياسة التحرير الإقتصادي إتضح ان العلاقة المقدر موجبة مما يجعل القبول بفرض العدم ممكن والقائل بأ توجد علاقة موجب ذات دلالة إحصائية بين معدل بين سياية التحرير الإقتصادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان ورفض الفرض البديل القائل بأنه Ha: لاتوجد علاقة موجبه ذات دلالة إحصـــائية بين ســـياية التحرير الإقتصـــادي وتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان.

وبإجراء إختبار （t） تحت مســـتوي معنوية (5%) وأن قيمة （t） المحســـوبة (0.60) وهي أصـغر من قيمة （t） الجدولية (1.73) وهي غير معنوية , وبالنظر إلى معامل المرونة(0.51) نجد انه يسـتجيب بصـورة كبيرة ويظهر أن التوسـع في سـياسـة التحرير التي إنتهجتها الدولة في تسعينات القرن الماضي يمكن تؤدي إلى زيادة بقليل في الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن بصورة غير مباشرة.

اما في معادلة قياس معدل النمؤ الاقتصـادي وبإجراء إختبار F يتضـح أن قيمة F المحسـوبة هي (8.79) وهي أكبر من الجدولية (3.87) عند مستوى معنوية (.01). مما يعني ان النموذج بشكلة العام معنوي .

وبالنظرإلى معامل التحديد2 R يتضـح أن حوالي (64%) من التغيرات في معدل نمو الناتج الفترة محل الدراسة ناتجة بسبب التغيرات المستغلة مما يعني أن هنالك متغيرات أُخرى تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر لم ترد في النموذج.

إختبار الإرتباط الذاتي:

وللقيام بذلك نعتمد علي إحصائية داربن واتسن حيث يتم الإختبار علي أساس مقارنة قيمة (DW) المتحصـــل عليها من القيم النظرية (dl, du) المتحصـــل عليها من جدول دربن واتســـن وباجراء إختبار دربن واتسون (D .W) إتضـح أن قيمة (D .W) المحسوبة هي (0.601) و dl (.81) وdu (1.53) وعند مقارنتها نجد أن قيمة (D .W) تنحصر.

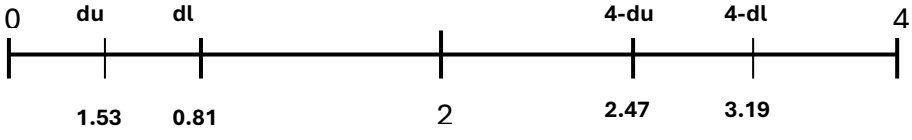

حيث تشير الأرقام داخل الأقواس إلى قيمة t الإحصائية في المعادلة (2) (T.Value)

1/ معدل التضـخم (GINF): بألنسبة للمتغير المستقل معدل التضـخم إتضـح ان العلاقة المقدر موجبة مما يجعل القبول بفرض العدم ممكن والقائل بأنه توجد علاقة موجب ذات دلالة إحصـائية

بين معدل التضـــخم ومعدل النمو ورفض الفرض البديل القائل بأنه Ha: لاتوجد علاقة موجبه ذات دلالة إحصـــائية بين معدل التضـــخم ومعدل النمو الإقتصـــادي . وبإجراء إختبار وبإجراء اختبار (t) أنها غير معنوية .

2 / بالنسـبة للمتغير عجز الموازنة الحكومية (GDEF) اظهر نتيجة موجبة مع الإسـتثمار اما يجعانا نقبل بفرض العدم القائل: لا توجد علاقة ســـلبية ذات دلالة إحصـــائية بين عجز الموازنة ومعدل النمو القتصـادي في السـودان ونرفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة سـلبية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة النمو الإقتادي في السودان وعند مستوى معنوية (5%) تظهر النتائج عند مقارنة (t) المحسوبة(1.46)أنها أصغر من (t) الجدولية (1.73).

أنها غير معنوية بالرغم من أن العلاقة التي ظهرت موجبة وبالنظر إلى معامل المرونة (0.04) أنه ضـعيف ويعكس ضـعف العلاقة بمعني أن الفائض الصـغير في الموازنة يؤدي إلى زيادة أقل في معدل نمو الإقتصادي.

3/ الإستثمار الأجنبي المباشر المقدر G-R FDIe

تم إدخال هذا المتغير في المعادلة الثانية بقيمته المقدرة بإعتباره يؤثر ويتأثر بالنمو الإقتصـــادي ونجد أنه له علاقة موجبة بالنمو في الناتج لما يضـــيفة من عملات أجنبية يمكن أن تؤدي الي تحسين الوضع الإقتصادي بالسودان.

وبإجراء إختبار (T) وعند مستوى معنوية (5%) تظهر النتائج عند مقارنة (t) المحسوبة(2.12)أنها اكبرمن (t) الجدولية (1.73)أي أنها معنوية في تفسيرها للعلاقة . وعند النظر إلى معامل المرونة 0.14 ضـــعيفة اي ان الزيادة في الإســتثمار الأجنبي المباشــر تؤدي الى زيادة اقل في معدل نمو الناتج.

4/ سياسة التحرير الإقتصادي (DUM)

بألنسبة للمتغير المستقل سياسة التحرير الإقتصادي إتضح ان العلاقة المقدر موجبة مما يجعل القبول بفرض العدم ممكن والقائل بأ توجد علاقة موجب ذات دلالة إحصـائية بين سياسية التحرير الإقتصـادي ومعدل النمو الإقتصـادي في السـودان ورفض الفرض البديل القائل بأنه Ha: لاتوجد علاقة موجبه ذات دلالة إحصـــائية بين ســـياية التحرير الإقتصـــادي ومعدل النمو الإقتصـــادي وبإجراء إختبار (t) تحت مستوي معنوية (5%) وأن قيمة (t) المحسوبة (1.98) وهي أكبر من قيمـة (t) الجدوليـة (1.73) وهي معنويـة , وبـالنظر إلى معـامل المرونـة(0.51) نجـد أنـه

يستجيب بصورة كبيرة ويظهر أن التوسع في سياسة التحرير التي إنتهجتها الدولة في تسعينات القرن الماضي يمكن أن تؤدي إلى زيادة أكبر في معدل النمو الإقتصادي وله علاقة أكبر مع النمو أكثر منها في المعادلة الأولى.

أولاً: النتائج

تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة بإستخدام طريقة المربعات الصغري ذات المرحلتين النتائج التالية:-

تستهدف الدراسة التعرف عملياً على تأثير كل من (عجز الموازنة , معدل نمو الناتج المحلي, الإنفتاح التجاري, ومعدل التضخم , وسعر الصرف، وسياسة التحرير الإقتصادي) على الإستثمار الأجنبي المباشر للنمو الإقتصادي في السودان في الفترة من (1985-2010), في السودان.

1/وبينت نتائج الدراسة وجود أثر سالب للإنفتاح التجاري في السودان على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان

2/ أما بالنسبة لسعر الصرف , معدل التضخم فقد كان التأثير إيجابي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر

3/ ومن الملاحظ أيضاً إن كل من (عجز الموازنة ,ومعدل نمو الناتج المحلي وسياسة التحرير الإقتصادي) لهم أثر إيجابي غير معنوي على معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في المعادلة الأولى.

4/ كما بينت نتيجة المعادلة الثانية أن معدل نمو الإستثمار الأجنبي المقدر وسياسة التحرير الإقتصادي لهما تأثير إيجابي معنوي على معدل النمو الإقتصادي في السودان.

5/ كما بينت النتيجة أيضا ان (عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم لهما أثر إيجابي غير معنوي على معدل النمو الإقتصادي في السودان.

ثانيا: التوصيات

من نتائج الدراســة يمكن تقديم بعض التوصــيات التي يمكن أن تؤدي إلي تفعيل دور الإســتثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الإقتصادي وهي:

1- ضرورة تعديل السياسات الإقتصادية للدولة وسن القوانين والتشريعات وتطوير البنى التحتية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر اليها.

2- الإســتفادة من امتيازات الاســتثمار الاجنبي المباشــر ومنها، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج، وضرورة توجيه الأموال الى القطاعات الانتاجية المحركة للنمو الإقتصادي .

3- الإنفاق على البنى التحتية من مياة كهربا طرق جسور حتى يمكننا الإستفادة من الميزات النسبية للدولة , وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .

4- يجب تجهيز الخارطة الإستثمارية للدولة واعطاء الفرص للإستثمار فيها للمحلي والأجنبي .

5- العمل علي كفاءة الدولة في تحسين إيراداتها حتى تقلل من عجز الموازنة .

6- مراقبة المشروعات الإجنبية بصورة دقيقة من التصديق لها حتى فترة الإنتاج وكل مراحل المشروع .

7- ضرورة تخفيض المحددات أوالمخاطر للإستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة إتجاه وتاثير كل محدد وبما يؤدي إلى جذب الإستثمارات الأجنبية.

8- يجب علي الدولة ان تشجع سلع الإنتاج الموجهة للصادر لسد فجوة ميزان المدفوعات وتحسين سعر صرف العملة المحلية .

9- المحافظة على تضخم متوسط في المراحل الأُولى للتنمية مطلوبة لتشجيع عملية النمو الإقتصادي .

10- المعرفة الحقيقية لأجر الأجنبي العامل في الدولة , والتأكد من انة يدفع ضــــريبة الدخل الشخصي الحقيقية .

11-تحكم الحكومة المركزية في إلقاء التراخيص وبموجب قانون ولا تترك هذة للولايات التحقيق في المخالفات من قبل أشخاص من ذو الإختصاص , وان تكون المؤسسيه في الدولة سيدة الموقف.

- وضع حل مشاكل القطاع الصناعي في أعلي سلم الاولويات و الاستراتيجيات.

- تشـجيع المواد الخام بشـكل عام ومسـتلزمات الإنتاج الاخري وذلك من خلال تخفيض الضـرائب الجمركية في القطاع الصـناعي والزراعي بصـورة تضـمن ا سـتمرارية دوران المصـانع وتواصـل العملية الإنتاجية .
- تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب علي الاستثمار في مجال الصناعة والزراعة بشكل خاص من خلال توفير الضمانات والاستقرار في السياسات الاقتصادية.
- زيادة تنافسـية الإسـتثمار في الصـناعات ذات القيمة المضـافة والقدرة التنافسـية حتى تسـتطيع المنافسـة في الأسـواق العالمية والتي توفر فرص عمالة واسـعة وتقانة مواكبة وبيئة نظيفة من اجل تنمية مستدامة .
- العمل علي ربط القطاع الصـــناعي و الزراعي والقطاعات الأُخري بالبحوث والدراســـات العلمية والإستفادة من مراكز البحوث .
- التحكم الفعال للبنك المركزي من خلال وضـع سـياسـات من شـأنها العمل على إسـتقرار العملة المحلية وتحسين سعر صرفها مقابل العملات الأُخرى
- تشجيع قيام الصناعات الصغيرة بتوفير التمويل والرعاية حتى تساهم في الإنتاج الصناعي
- واخيراً الإهتمام بالمدارس الفنية اوالجامعات حتى تقود عملية النمو المستدام.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

المراجع العربية:

1. الصعيدي عبدالله ، مبادئ علم الإقتصاد 2002م ، دار نصر.
2. اميرة حسب الله ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وعير المباشر في البيئة ألاقتصاديه العربية،الدار الجامعيه2005،.
3. أشرف شمس الدين تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو دراسة حالة لبعض الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا يونيو 2005 .
4. ابراهيم موسى الورد ، حسين احمد عجلان ،2001، اثر عولمة تدفق حركة روؤس الاموال الاجنبية على اقتصادات البلدان النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 3 ، بغداد.
5. زكريا عبد الحميد باشا،1990،نقود وبنوك من وجهة نظر اسلامية،ط1، الكويت.ص19.
6. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسي ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان.الفترة من 1970-2000م .
7. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني العام 1981م.
8. عمر بهاتا واخرون "إفريقيا جنوب الصحراء كيف تستطيع جذب المزيد من رؤوس الاموال الخاصه "مجلة التمويل والتنمية البنك الدولي ترجمة مطابع الإهرام القاهره،يونيو 1997
9. أ.د/ علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م.
10. د.عثمان جعفر عثمان، الخطة العشرية، 1992م-2002م
11. كريم نعمة النوري – دور الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية .
12. د. عبدالفتاح قنديل، سلوى سليمان- الدخل القومي- جامعة القاهرة- 1985م.
13. د.هناء عبد الغفار،" الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية(الصين أنموذجا)" ، بيت الحكمة ، بغداد ، الطبعة الأولى، 2002.
14. مالكوكم جبلر – مايكل رومار ، وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، 1995م

الرسائل :

1. الصديق؛ محمد أحمد ابكر(2004) دور الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة في السودان.
2. ريا خالد محمد الحاج، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية الاقتصادية بولاية البحر الاحمر،2008م .

3. سليمان، السيد صلاح السيد الاستثمار الأجنبي ومعوقات الاستثمار في ولاية البحر الاحمر، 2009م..
4. د. عبير فرحات علي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية- كلية التجارة- جامعة عين شمس- ديسمبر 2007م.
5. عمر عبد الرحمن 1994، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر، على الناتج المحلى الإجمالي، المملكة العربية السعودية.

التقارير:-

1. الأمم المتحدة- السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكواء بيروت- لبنان- 2008م-
2. التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .(الانكتاد 1999م).
3. الأمم المتحدة ،دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد 86 ،2002م.
4. جهاد، إبراهيم احمد إبراهيم(2007) تقرير أثر الإستثمار الأجنبي والوطني علي تحفيز الإقتصاد السوداني.
5. وزارة الاستثمار2004،ورقة عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المجلات:-

1. حسان خضر ،"الاستثمار الأجنبي المباشر "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2004.
2. مؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد177- أبريل 2002م.
3. وزارة التخطيط القومي السوداني، الخطة السداسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية- الخرطوم، المجلد الثاني.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام 2006م- الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014م)- العدد الفصلي الأول يناير، مارس 2007م .
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177- إبريل 2002- ص2-3.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مناخ الاستثمار في الدول العربية- العدد177- أبريل 2002م.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشر الحكومة الإلكترونية- العدد الفصلي الثالث- 2005م
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن- 2004م.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية- 1993م
10. الأمم المتحدة- السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكواء بيروت- لبنان- 2008م.

11. وزارة الإستثمار جمهورية السودان، 2007م،
http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm
www.ahewar. Ord dedat shw.rat. asp? Aid=160-290مجلة شئون عربية أعداد متفرقة
12. بنك السودان، مجلة المصرفي 2008م .العدد39.

المراجع الانجليزية :

1. Hans Rimbert Hemmer,1973,The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies , The Economic Journal, volume.
2. Magnet Ram,1980,Export with external capital inflow and economic growth in developing countries with special reference to south Asian countries,Indian economic journal,Vol.27.
3. Xiaolum S. Sun,2002, Foreign Direct Investment and Economic Development12.
4. J.M..Healey: The Economics of Aid, "Penguin Modern Economics London, 1995.
5. (UNCTAD, 1996, Incentives and Foreign Direct Investment ,UN,New york , USA. 8-26 .

الانترنت :

1. www.rivernilestate.gov.sd-detailreport.php?id=22
2. Itrcs. Sudan Forums.net T88-topic
3. http://www.eastlaws.com/Forums/DawreyaViewPost.aspx?ID
4. www. Sudan way.Sd- economic_ investmen. Htm.
http://www.sudaninvest.org/Arabic/Sudan_Invest_Law.htm